الأعمال الكاملة

فقه الاحتجاج والتغيير

أ.د. أحمد الريسوني
أستاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة

دار الكلمة
للنشر والتوزيع

فِقهُ
الاحتجاج والتّغيير

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الثانية ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م

بطاقة الفهرسة

الريسوني ، أحمد

فقه الاحتجاج ، د/ أحمد الريسوني .

دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣م

١٢٠ ص ، ٢٤

رقم الإيداع : ٥٤٨٣ / ٢٠١١م

تدمك : ٦ - ٣٧٩ - ٣٤٢ - ٩٧٧ - ٩٧٨

دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر - القاهرة

القاهرة . محمول : ٠١٠٩٧٠٧٤٩٥

E-mail:mmaggour@hotmail.com
E-mail:daralkalema_pdp@hotmail.com
www.facebook.com/DarAlkalema

فقه الاحتجاج والتغيير

أ.د/ أحمد الريسوني
أستاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة

دار الكلمة
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

فقه الاحتجاج والتغيير مفهوم ما زال يحتاج إلى جهد وعمل متواصل وتأصيل فقهي ووضوح رؤية لكل من يريد التغيير والاحتجاج لكي يحدد :

ماذا يريد وما هي الرؤية التي يريد تحقيقها وتنفيذها ؟

وقد كان نشر الطبعة الأولى لهذا الكتاب بعد الزخم الثوري الذي لازم الربيع العربي ، وكان هذا الكتاب له دور فاعل في تصحيح مفاهيم كثيرة لدى المحتجين ودعم لوجستي كبير لهم .

وأننا في هذه الطبعة في (سلسلة الأعمال الكاملة للدكتور أحمد الريسوني) قمنا بإعادة ترتيب الموضوعات وفق التسلسل الزمني لها لتحقيق الرؤية الصحيحة التي كان يريدها الدكتور أحمد الريسوني .

ومع هذا ما زال الأمر يحتاج من الفقهاء والعلماء إلى التأصيل الشرعي للمرحلة التي مرت بالأمة ووضع أسس صحيحة لمسألة التغيير والاحتجاج وفق رؤية شرعية تصحيحية للنهوض بالأمة حتى نكون في مقدمة الأمم إن شاء الله .

بارك الله في الدكتور أحمد الريسوني وأعانه على الاستمرار في دعم هذه المفاهيم .

محمد أبو عجور

مقدمة الطبعة الأولى

في الحقيقة أجد صعوبة كبيرة وأنا أقدم لأستاذي وأخي أ.د/ أحمد الريسوني الذي عرفته محتجًا دائمًا على كل الأوضاع الخاطئة التي تعيشها الشعوب الإسلامية، والواقع المرير الذي تعيشه أيضًا الحركات الإسلامية في انغماسها في الواقع وعدم قدرتها على تقديم رؤى تجديدية في الدين وعلومه.

عرفته من أكثر من ٢٠ عامًا ثائرًا على الفرقة ويدعو للوحدة والتجمع، وكانت لي معه حوارات طويلة وواسعة عندما كان مع إخوانه يؤسسون لقيام حركة إسلامية واسعة من عدة حركات كانت متناثرة في المغرب، وشاهدت معاناته؛ ولكن حمدًا لله بأن ظهرت حركة التوحيد والإصلاح والتي قادها فترتين متتاليتين قبل أن يتفرغ لقضية تحديد أصول الفقه وإعداد موسوعة في القواعد الفقهية والأصولية.

والسبب الأساسي لنشري هذا الكتاب هو طرح مجموعة من المحاور والأفكار كبداية للتفكير، ووضع أسس لما سماها الدكتور الريسوني فقه النوازل والمستجدات التي ألمت بالأمة، ما هي ضوابطها الشرعية؟ وما هو فقهها وعلاقتها بالمقاصد الكلية وتحقيق مصالح العباد؟

وأمثال هذه القضايا:

- حكم التظاهر السلمي.
- حكم الخروج على الحاكم الظالم.
- حكم الاعتصام وتعطيل مصالح العباد، العصيان المدني.
- حكم الخروج على شورى ورأي الجماعات الإسلامية العاملة والالتحاق بالشعب.

- حكم شهداء الاحتجاج وتغيير المنكر.

- أحكام العبادات التي مورست في الميدان والاعتصامات .

- حكم تظاهر النساء والرجال سويًا .

- حكم المبيت في الميدان للرجال والنساء .

تساؤلات كثيرة ما زالت تحتاج إلى جهد كبير من العلماء وتحتاج إلى ورش عمل ونقاشات كثيرة .

ولم يسكُت الرجل بغيرته واهتمامه بالعمل وحمل هم الحركات الإسلامية كلها أجرى عددٌ من الحوارات وإن كانت لم تغط كل التساؤلات ولم تلم بكل الجوانب .

لكنها محاولات بسيطة تحتاج إلى استكمال وضبط وتأصيل وإلى حراك من العلماء .

ولذلك أجدني ألح عليه بأن يكون له أي جهد إضافي ومشاركة أوسع في هذا الأمر . خاصة أنه شهد بداية الثورة المصرية العظيمة في أيامها الأولى في ميدان التحرير والميادين المجاورة يوم ٢٥ ، ٢٦ من يناير ، وكنت أمازحه بأنه جاء وأحضر الثورة وتركنا ـ لكنه للحق لم يتركنا وبعث برسالتين عظيمتين للرئيس المخلوع نوردهما في هذا الكتاب .

أشكر الدكتور/ أحمد الريسوني على استجابته راجيًا منه المزيد ، فجزاه الله خير الجزاء ، ونفع الله بهذا الكتاب كل من قرأه ودعا لكاتبه وناشره .

قمت بجمع كل ما كتبه الدكتور أحمد الريسوني خلال الثورة التونسية والمصرية والاحتجاجات المغربية والثورة الليبية والسورية واليمنية .

ورتبته وفقا للترتيب الزمني الذي صدرت خلاله المقالات وأجريت الحوارات ومهدت له بمقال تحت عنوان الريسوني فقيه الحرية .

كتبه

محمد أبوعجور

فكرة الكتاب

عندما كنت في زيارة للدكتور في جدة بعد الثورة وحدث نقاش طويل حول الأحداث ورؤية الحركة الإسلامية لها وتطرق الأمر إلى أحداث ٢٠ فبراير في المغرب وخروج بعض قيادات حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح فيها رغم قرار الحركة والحزب بعدم المشاركة ، وكان لظهور هؤلاء القادة في مقدمة التظاهر أثر إيجابي كبير على المجتمع وعلى نتائج الحركة الاحتجاجية في المغرب وحدث لغط حول نزول هؤلاء القادة رغم عدم موافقة الجماعة والحزب على المشاركة وسؤال الدكتور أحمد الريسوني وكان جوابه بالموافقة على النزول ؛ لأن مصلحة البلد أكبر من أي مصلحة أي حركة إسلامية أو حزب وكان معي الدكتور محمد هشام حامد وهو يشغل منصب قيادي في جماعة الإخوان ودار حوار طويل ! هل الشورى تلزم ؟ هل الطاعة واجبة ؟ من يقدر مصلحة البلد ومصلحة الجماعة ؟

هل يمكن أن تتعارض مصلحة الجماعة مع مصلحة البلد ، هل نزول بعض شباب الإخوان في ثورة مصر رغم عدم موافقة قيادتهم ، هل هذا صحيح أم خطأ أم هذا اجتهاد !

وهكذا أفكار كثيرة بل فقه جديد سماه الدكتور فقه النوازل وهذا باب من أبواب الفقه يحتاج إلى تضافر جهود العلماء بكل التخصصات إلى دراسة متعمقة لحصر المستجدات واستجلاء الأحداث الآن ، إصدار فتاوى متعلقة بهذه الأحداث .

وأعجبتني مقالات الدكتور أحمد الريسوني ، وحرصه أن يطرح أفكارًا في هذا المجال ، وعرضت عليه فكرة تجميع هذه الأفكار والمقالات التي كتبت فيها لتكون بداية حوار أو ورقة عمل يجتمع عليها العلماء للإضافة والحذف وتدار ورش عمل

فاعلة للوصول إلى المطلوب وكان رده إيجابيًا .

وفي بداية شهر مايو أعطيت الدكتور نسخة ورقية مبدئية كفكرة الكتاب عندما التقيت به في الرباط في حضور المهندس الحمداوي رئيس حركة الإصلاح ، وقام بمراجعتها وطورنا فيها إلى هذه الصورة التي بين أيدينا الآن .

وقد قدمت للكتاب وقمت بوضع تمهيد له هو مقال طويل يعرض رؤية الدكتور الريسوني للكاتب الصحفي مصطفى بوكرت وعنوانه الريسوني : فقيه الحرية .

ثم تلا هذا التمهيد مقال كتبه الدكتور الريسوني عن الحكم الراشد والحكم الفاسد .

ثم بعد ذلك الحوار الذي أجراه الدكتور مع أخبار اليوم المغربية حول الأحداث في تونس والثورة التونسية .

ثم تلا ذلك الحوار الذي أجراه موقع إسلام أون لاين يوم ٢٥ يناير عندما زارنا بالقاهرة في أول يوم في التظاهرات إلى أن انتهى إلى ثورة أسقطت النظام وهذا الحوار بعنوان : فقه الاحتجاج والذي اقتبس منه اسم الكتاب .

ثم بعد ذلك نداؤه للرئيس المصري المخلوع أن يتنحى قبل فوات الأوان ، ثم تلا ذلك رده على من اعترض على وصف من يستشهد في الميدان بالشهيد ، ثم رسالته الثانية إلى الرئيس المخلوع بوجوب عزله ومحاكمته .

وتلا ذلك برسالتين موجهتين إلى ملك المغرب .

الأولى : أمير المؤمنين خاضع للدستور والقانون .

الثانية : دعوة الملك محمد السادس للدخول في عهد الملكية الثاني .

ثم بعد ذلك رسالة استهجان إلى الأسد على ما يفعله في الشعب السوري .

ثم رسالته الثانية للأسد واستنكار ما يفعله بالشعب .

ثم تلا ذلك برسالة جديدة حول التعديلات الدستورية في المغرب ، ثم رسالته الأخيرة إلى ليبيا .

ثم ختمت الكتاب بما بدأت به وهو مقاله الجميل أنا حر فأنا إنسان .

ثم ألحقت بالكتاب بعد الختام السابق تعليقات أخيرة صدرت من الدكتور الريسوني بعنوان تسريبات التعديلات الدستورية الجديدة في المغرب .

أسأل الله العلي القدير أن ينفعنا بهذا العمل المتواضع وأن يكون نقطة بداية لكل العلماء والمهتمين بفقه الواقع وتجديد علوم الدين للوقف على أحوال الأمة والعمل على نهضتها بتأصيل أعمالها وربطها بمقاصد الشرع وهو تحقيق مصالح العباد .

كتبه

محمد أبو عجور

العلامات
الفارقة بين الحكم
الراشد والحكم الفاسد

العلامات الفارقة بين الحكم الراشد والحكم الفاسد

أجمع المسلمون على وصف كل من أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان ابن عفان، وعلي بن أبي طالب ﷺ بـ«الخلفاء الراشدين».

ومن العلماء من يعدون الحسن بن علي خامسَ هؤلاء الخلفاء الراشدين ، ومنهم من يرون أن فترة الحسن لا تعتبر عمليا لشدة قصرها، وبذلك يجعلون عمر ابن عبد العزيز ﷺ خامسَ الخلفاء الراشدين.

فأما تسميتهم «خلفاء» ، فلأنهم خلفوا رسولَ الله ﷺ في منصب الإمامة والولاية العامة على المسلمين، ثم خلف بعضُهم بعضا في ذلك. وهي الخلافة المشار إليها في حديث الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي. وسيكون خلفاء فيكثرون...**» الحديث.

وأما وصف الخلفاء الأربعة ومن جاء مثلهم وعلى نهجهم بصفة «الراشدين»، فالمعنى فيه واضح أتم وضوح؛ فخلافتهم وحكمهم قائمان على الرشد والاستقامة والهدى. فهم قد خلفوا رسولَ الله في منصبه ومنهجه.

وقد ورد هذا الوصف «الخلفاء الراشدين» في قوله عليه الصلاة والسلام : «... **فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ...**».

فهذا الحديث هو الأصل في إطلاق صفة «الخلفاء الراشدين»، مثلما أنه أصل في تقسيم الخلفاء والحكام إلى راشدين وغير راشدين، أو إلى راشدين وفاسدين.

وقد تكررت التنبيهات النبوية على أن الخلفاء والأمراء الذين سيتولون على المسلمين، منهم الصالحون ومنهم الطالحون، ومنهم الراشدون ومنهم الفاسدون،

ومنهم من يستحقون الطاعة ومنهم من لا يستحقونها.

فمن ذلك :

- في صحيح مسلم وغيره عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «**ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع. قالوا أفلا نقاتلهم قال: لا ما صلَّوْا**».

وفي رواية لأبي داود : «**فمن أنكر بلسانه فقد برئ، ومن كره بقلبه فقد سلم، ولكن من رضي وتابع**» .

وفي شعب البيهقي عن سعد بن تميم ﷺ قال: «قيل: يا رسول الله ما للخليفة من بعدك؟ قال: «**مِثْلُ الذي لي، إذا عدل في الحكم، وقَسط في البسط، ورحم ذا الرحم، فمن فعل غير ذلك فليس مني ولست منه**» .

(صححه الألباني في الإرواء – حديث رقم ١٢٤١)

فيؤخذ من هذا الحديث أن الخليفة يكون له من الطاعة والعون ومن الصلاحيات مثلُ الذي كان للنبي بصفته حاكما ، فرسول الله ﷺ لا نبي بعده ، وليس لأحد شيء من مقام النبوة. ولكنه بصفته إماما يكون له حتما خلفاء يقومون مقامه، ويكون لهم ما كان له بهذه الصفة، على أن يتأسوا بصفاته ونهجه في الحكم، ومن ذلك:

العدل في الحكم بين الناس في حقوقهم ومنازعاتهم، وإعطاء كل ذي حق حقه.

القسط في البسط؛ أي في بذل الأموال العامة للناس وصرفها في مصالحهم، دون تحيز أو محاباة.

الاتصاف بالشفقة والرحمة وحسن المعاملة لذوي الأرحام، فلا يكون ممن يتنكر ويستعلي على ذوي رحمه إذا علا شأنه وعظم منصبه. فمن لا يرحم ذوي رحمه لن

يرحم غيرهم من باب أولى.

فهذا هو صنف الولاة الراشدين السائرين على منهاج النبوة.

ثم قال عليه السلام محذرا من الصنف الآخر ومتبرئا منه ومن أفعاله: «فمن فعل غير ذلك فليس مني ولست منه».

السمات الفارقة بين الحكام الراشدين والحكام الفاسدين:

باستقراء نصوص الشرع وأحكامه واستنباطات العلماء وشهاداتهم، يمكننا استخلاصُ أهم السمات الفارقة بين حكم الراشدين وحكم الفاسدين، وذلك فيما يلي:

الحكام الذين يطلبون الحكم ويحرصون عليه، ويُحصلونه ويحصنونه بكل السبل الممكنة، ويعتبرونه مغنما ومكسبا وفوزا هم حكام فاسدون، بخلاف من يطلبهم الناس ويستنهضونهم ويرشحونهم لحكمهم والولاية عليهم، ويعتبرون الحكم أمانة وتوكيلا، فهم حكام راشدون.

من يتولون الحكم عن شورى واختيار ورضا من الناس حكام راشدون، ومن يتولونه على كره من الناس، بغصب أو قوة أو وراثة حكام فاسدون.

من يجعلون أمور الحكم والمصالح العامة شورى بينهم وبين شعوبهم، وشورى بينهم وبين أهل العلم والرأي والخبرة هم حكام راشدون، ومن يستبدون بتلك الأمور ويحصرون تدبيرها في أفرادهم وخواص أعوانهم وشركائهم حكام فاسدون.

من يُحصنون أنفسهم وحكمهم بالقوة والمنعة والأبهة والترغيب والترهيب حكام فاسدون، ومن يحصنون أنفسهم بالعدل والإحسان والحب والوفاء حكام راشدون.

من يقبلون نقدهم والاعتراض عليهم والنصح لهم، بل يطلبون ذلك ويرحبون

به، حكام راشدون صالحون. ومن يرفضون ذلك ويمنعونه ويعاقبون عليه حكام فاسدون طالحون.

من يتصرفون في الأموال العامة وفق الحق والعدل والأمانة والوضوح، ووفق ما يخدم المصالح العامة، ويقبلون المراجعة والمحاسبة في ذلك، حكام راشدون، ومن يتصرفون فيها على مقتضى أمزجتهم وعلاقاتهم ومصالحهم الخاصة هم حكام فاسدون.

المعيار المالي في تمييز الرشاد من الفساد في الحكم:

من أهم المعايير التي اعتمدها الشرع وعلماء الشرع في التفريق بين الحكام الراشدين المهديين وغيرهم من المستبدين الفاسدين: معيار التدبير والتصرف في الأموال العامة. وهو المعيار الأخير ضمن ما تقدم ذكره من معايير. وهو بيت القصيد في هذه المقالة.

وقد كان معيار النزاهة المالية واضحا ومعتمَدا عند الصحابة في تفريقهم بين نموذج الخلافة الراشدة الذي جاء به الإسلام ونموذج الحكم الـمُلوكي الكسروي والقيصري، الذي كان سائدا معظمَ أنحاء العالم. فعن سلمان أن عمر بن الخطاب قال له: أمَلِكٌ أنا أم خليفة؟ فقال له سلمان: إن أنت جبيتَ من أرض المسلمين درهما أو أقل أو أكثر، ثم وضعته في غير حقه، فأنت ملك غير خليفة. فاستعبر عمر (أي بكى).

بمعنى: أن من أخذ مالا بغير وجه حق، أو أخذه بحق ولكنه صرفه في غير وجه حق، فهو واحد من الملوك المعهودين الفاسدين، وإن أخذه بحق وصرفه في حق، فهو من الخلفاء المهديين الراشدين. فالخلافة الراشدة ليست شعارا يقتنى ولا لقبا يُدَّعى، وإنما هي منهج وسلوك وعمل.

وعن سفيان بن أبي العوجاء قال: قال عمر بن الخطاب: والله ما أدري أخليفة أنا

أم مِلِك؟ فإن كنتُ ملكا فهذا أمر عظيم (أي بالغ السوء والخطورة). قال قائل: يا أمير المؤمنين إنَّ بينهما فرقا، قال: ما هو؟ قال: الخليفة لا يأخذ إلا حقا، ولا يضعه إلا في حق، فأنت بحمد الله كذلك، والملك يعسف الناس فيأخذ من هذا ويعطي هذا. فسكت عمر.

(انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/ ٣٠٦ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال - ١٢/ ٥٦٧).

وهذا المعيار من معايير الحكم الراشد قد أرست قواعدَه نصوص شرعية عديدة.

- منها ما أخرجه البخاري عن خولة الأنصارية قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إن رجالا يتخوضون في مال الله بغير حق، فلهم النار يوم القيامة**». قال ابن بطال في شرحه للحديث: «وفيه ردع للولاة والأمراء أن يأخذوا من مال الله شيئًا بغير حقه، ولا يمنعوه من أهله».

- ومنها حديث الصحيحين عن أبى هريرة قال: قام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم فذكر الغلول فعظمه وعظم أمره ثم قال «**لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء يقول: يا رسول الله أغثنى، فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك. لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته فرس له حمحمة فيقول: يا رسول الله أغثنى، فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك. لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء يقول: يا رسول الله أغثنى، فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك. لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته نفس لها صياح فيقول: يا رسول الله أغثنى، فأقول لا أملك لك شيئا قد أبلغتك. لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته رقاع تخفق فيقول يا رسول الله أغثنى، فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك. لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته صامت فيقول: يا رسول الله أغثنى فأقول: لا أملك لك شيئا قد أبلغتك**».

وقد كان عمر ﷺ النموذجَ الأقوى في التطبيق الصارم لهذا المعيار. من ذلك ما أخرجه ابن زنجويه - في كتاب الأموال (٢ / ٣٣١) - عن الأعمش، عن زيد بن وهب قال: أرسل عمر إلى عبد الرحمن بن عوف يستسلفه أربعمائة درهم، فقال عبد الرحمن: أتستسلفني وعندك بيت المال؟ ألا تأخذ منه ثم ترده؟ فقال عمر لابن عوف: أن يصيبني قدري (يقصد الوفاة)، فتقول أنت وأصحابك: اتركوا هذا لأمير المؤمنين، حتى يؤخذ من ميزاني يوم القيامة! ولكني أستسلفها منك لما أعلم من شحك، فإذا مت جئت فاستوفيتها من ميراثي.

وفي موطأ الإمام مالك ـ وغيره ـ عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال :خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق، فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري ـ وهو أمير البصرة ـ فرحب بهما وسهل، ثم قال لو أَقْدِرُ لكما على أمر أنفعكما به لفعلت. ثم قال: بلى ها هنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فأسلفكماه فتبتاعان به متاعا من متاع العراق ثم تبيعانه بالمدينة، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون الربح لكما ؟ فقالا : وددنا ذلك ، ففعل وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال فلما قدما باعا فأربحا ، فلما دفعا ذلك إلى عمر قال : أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما ؟ قالا : لا ، فقال عمر بن الخطاب : ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما ، أديا المال وربحه ، فأما عبد الله فسكت ، وأما عبيد الله فقال : ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا لو نقص هذا المال أو هلك لضمناه فقال عمر: أدياه. فسكت عبد الله وراجعه عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا، فقال عمر : قد جعلته قراضا. فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب نصف ربح المال.

في ضوء ما سبق ننظر فيما أحدثه الملوك والحكام - في هذا الزمان وفي قديم الزمان - من وجوه التصرف في الأموال العامة.

فهناك الاغتناء الشخصي والعائلي للحكام وذويهم، من خلال الأخذ من المال

العام، ومن خلال امتيازات وإعفاءات غير مشروعة لفائدة أعمالهم التجارية والصناعية والزراعية. ومثل هذا أو قريب منه يتاح للأعوان والمقربين والنافذين لدى الحكام وأقاربهم.

وهناك إعطاء المال العام لعلماء وأدباء وكُتَّاب وصحفيين وكذابين، ونحوهم من المؤيدين والمناصرين، لا لشيء إلا لخدمتهم وتأييدهم ومدحهم للحاكم وحزبه وسياسته.

وهناك الصرف السري للمال العام. وأعني به كل صرف لا يُكشف عنه وعن تفاصيله أمام الملأ، ولا يخضع للمراقبة والمحاسبة. وصرف المال لا يكون سريا إلا وفيه ما فيه. ولذلك فكل صرف سري فهو غير شرعي ولا يجوز، حتى يثبت العكس. وفي صحيح مسلم قال عليه الصلاة والسلام: «**والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس**». فمن يصرف من أموال الأمة ما يكره أن يطلع عليه الناس، فهو آثم متخوض في مال الله بغير حق.

ومن وجوه الصرف السري للأموال العامة:

- الصرف السري على أعمال وأجهزة سرية، لا يدري الناس ماذا تعمل وكيف تعمل.

- دفع مكافآت ورواتب سرية غير مقيدة في سجلات الموظفين المعروفين.

- بذل نفقات سرية للضيافات والحفلات والمكافآت (تذاكر سفر، إقامات، هدايا...).

- تمويلات سرية لأحزاب ومنظمات وأنشطة مشبوهة.

- اتخاذ صناديق سوداء تكون تحت تصرف الحاكم بلا حسيب ولا رقيب، ويكفيها قبحا وصفها بالسوداء.

- تقديم دعم مالي سري لدول وحكام أصدقاء وحلفاء، وليس للأمة ضرورة إلى ذلك.

هذا عن الإنفاق غير المشروع على أمور تكون مباحة مشروعة في أصلها أو في وجه من وجوهها. وأما حين يكون الإنفاق في غير محله ومن غير وجهه، ولكنه أيضا في أعمال هي من أصلها محرمات ومفاسد، فتلك ظلمات بعضها فوق بعض.

ومن أمثلة ذلك: الإنفاقُ على أجهزة ظلامية تقتل الناس أو تعذبهم أو تظلمهم أو تخوفهم بأي وجه كان. وكذلك الإنفاق على ما فيه نشر للفساد والانحلال والرذيلة واللا دينية، كبعض المهرجانات وبعض الإنتاجات التلفزيونية والسينمائية والأنشطة الثقافية المضادة للأمة ولدينها وأخلاقها ومصالحها...

فإن صرف أموال الشعوب على مثل هذه الأمور لهو من أظهر مظاهر الفساد في الحكم، بل هو إجرام سياسي مركَّب.

*****

الأصل في الاحتجاج هو الإباحة

الأصل في الاحتجاج هو الإباحة

كان الفقيه المقاصدي البارز الدكتور أحمد الريسوني من أوائل الفقهاء الذين تفاعلوا تفاعلا إيجابيا مع انتفاضات الشعوب العربية.

وكان ذاك موقفه من أحداث تونس منذ لحظتها الأولى.

وفي لقاء له مع أون إسلام نت في ٢٥ يناير أعلن الفقيه الريسوني أن الأصل في الاحتجاج الإباحة، وأن القيد الوحيد الذي يرد على الاحتجاج والمعارضة هو قيد استخدام السلاح.

وكان د. الريسوني من أوائل الفقهاء الذين أعلنوا أن استخدام الجنود عسكر أو شرطة للسلاح في وجه المحتجين يضعهم تحت طائلة الحكم الشرعي المتعلق بالقتل العمد.

اليوم، ومع اتساع دائرة الانتفاضات والثورات العربية، نقوم بعرض ملامح خطاب د. الريسوني حيال حالة الاحتجاج العربية؛ تلك التي رفض تسميتها بالاحتجاج، محتفظا لها بصفة الإصلاح التي حبذها الله وحبذ القائمين بها الرافعين رايتها.

الريسوني والثورات والحكم الشرعي:

في إطار فقه الواقع، وعلاقته بالأصالة في النظر للظاهرة يرى الريسوني أن ما تشهده المغرب ليس احتجاجا ديمقراطيا، أو معارضة، بل يرى فيه حركة «التغيير والإصلاح السياسي»، حيث يرى ما يحدث بالمغرب أبعد من مجرد احتجاج، وأعمق من مجرد المطلب الديمقراطي.

ويرى أن عملية ممارسة السلطة كانت تشهد اعوجاجا على المستويات كافة، وأن

الحركات الشعبية العربية تقوم هذا الاعوجاج بما يتجاوز المطلب الديمقراطي وإن كان يستوعبه.

وينظر الريسوني للوضع العربي بعامة، معتبرا أن المجتمعات والشعوب العربية ضاقت ذرعا بحكام اختطفوا السلطة بأسلحتهم ومارسوها ممارسة استبدادية متوحشة دام بعضها لنصف قرن وأكثر، كما يراهم وقد ضاقوا برموز الاستبداد من أصحاب الثلاثين والأربعين سنة في الحكم، بقدر ما ضاقوا ذرعا بالانتخابات الفاسدة والمؤسسات الزائفة وخنق الحريات وقهر المعارضين والتعامل المتعجرف المهين للشعوب والمواطنين، حتى في حاجاتهم ومعاملاتهم اليومية البسيطة. كما يرى الشعوب العربية وقد فقرت وأحست بمغبة سلبيتها فاتجهت لمحاسبة أولئك الذي يمارسون السلب والنهب والتبذير وتهريب الأموال العامة ممن تسببوا في بطالة أبنائهم وبناتهم التي وصلت بهم إلى حد الانتحار في الساحات العامة.

وفيما يتعلق بفقه النص يرى د. الريسوني أن الجماهير تحركت لتباشر الواجب الشرعي الذي تأخر أداء الناس له؛ فآل بهم الوضع إلى ما كانوا يعانونه قبل هبتهم، وما سيستمرون في المعاناة منه إذا لم يهبوا ويقوموا بحد الكفاية.

وإمارات الواجب كما يراها الريسوني متمثلة في قول الله تعالى ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾ [النساء] . وهذا هو الركن الركين الذي بنى عليه الريسوني رؤيته لوجوب رفع الظلم. وفي هذا الإطار يؤكد الريسوني أنه يحق لمن ظلم - ولو مرة واحدة - أن يجأر ويجهر بالتظلم وطلبِ حقه والدفاع عن حقه وكرامته، فكيف إذا أصبح الظلم عاما لا ينجو منه إلا الظالم وعائلته وندماؤه؟ وكيف إذا امتد ليل الظلم لعقود متطاولة؟ وكيف إذا أصبح الظلم منظومة حياة ونظام حكم يتسم جورا بالمشروعيتين القانونية والدستورية.

الريسوني وسلمية آلية الإصلاح والتقويم:

من خلال رصد كتاباته حول المد الإصلاحي الشعبي العربي، نجد الريسوني يعرب عن أسفه العميق لما يراه من انزلاقات متفاوتة الدرجة نحو العنف واستخدام السلاح بدرجة أو بأخرى. وفي أكثر من حوار معه بالصحف المغربية والعربية أكد الريسوني أن حركات التغيير والإصلاح الآن وفي كل آن: سلميتها هي مصدر شرعيتها وهي سر قوتها.

وقد نبه العلامة الريسوني إلى أن دليله الشرعي يجعل الأصل في الاحتجاج الإباحة، ويؤكد أن الاحتجاج الوحيد الذي حرمه الشرع هو الاحتجاج عبر استعمال السلاح.

وأكد أن هذا الاحتجاج المسلح مرفوض عند أهل السنة، منبها إلى أن الشريعة لا تجيز حمل السلاح إلا في حالة الجهاد في مواجهة الأعداء فقط، وأن الحالة الشرعية الوحيدة التي أبيح فيها استعمال السلاح بين «أطراف الأمة» إنما كان لوقف استعمال السلاح. وقد علل الريسوني هذا الحكم بأن حمل السلاح يؤدي لقتل الأبرياء، بينما يظل المفسدون مختبئين لا يطالهم السوء.

وتأسيسا على هذه القواعد الشرعية المذكورة نصا، أعلن د. الريسوني في أكثر من مناسبة أن من لجأ إلى العنف أو السلاح فقد شرعيته وفقد قوته.

وفي هذا السياق أكد د. الريسوني على أنه لا يجوز للأجهزة الأمنية والعسكرية شرعا أن تستعمل السلاح وتقتل به «إلا لإخماد تمرد مسلح».

وأكد أن الذين يأمرون بقتل المدنيين والذين ينفذون هذا الأمر هم مجرمون وقتلة شرعا؛ يقعون تحت طائلة تشريع القاتل العمد.

وأعلن د. الريسوني أن الحالة الليبية حالة مؤلمة أشد الألم، لكنه أعن أن موقف الشعب الليبي يدخل في سعة الله وعفوه بمقتضى قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ

وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ ﴾ [الأنعام].

ولأنه من أنصار الإصلاح، وهو ما يجعله يرى أن الثورة ليست غاية في ذاتها، فقدر رأى الريسوني أن حركة الإصلاح والتغيير التي يشهدها العالم العربي امتدت إلى المغرب بطبيعة الحال، وكان التفاعل معها والانخراط فيها - على العموم - إيجابيا ومتزنا. ويلفت إلى أن التفاعل مع هذه الروح الإصلاحية تميزت فيه الحالة المغربية بالسرعة والجدية في التجاوب، وبخاصة على صعيد الموقف الرسمي وتحديدا الموقف الملكي. وبرغم معرفة الجميع برفضه التزلف للحكام المغاربة إلا أنه ألمح لما اعتبره جدية من الديوان الملكي المغربي في التعاطي مع قضية الإصلاح؛ من دون أن يلفت لأسباب هذه الجدية، وإن كان قد طالب في إطارها بضمانات لتطبيق القوانين والدستور، حيث يرى أنه لا خير في نص قانوني لا يدخل بفاعلية لحيز التطبيق.

الريسوني والديمقراطية كأداة لتطبيق النهج الإصلاحي:

لا يتعلل الريسوني كثيرا بالفارق بين الشورى والديمقراطية، برغم أنه يرى أن الديمقراطية محض إجراءات تسع الديمقراطية وتتجاوزها، إلا أنه لا يعالج قضية الموقف من الديمقراطية في إطار عقائدي، بل يتناولها في إطار مقاصدي.

ويطرح د. الريسوني السؤال الذي يحكم موقفه من قضية الديمقراطية في الإطار المقاصدي بقوله: لماذا الدول الغربية هي الأكثر تمتعا بالاستقرار السياسي في العالم منذ قرنين من الزمن؟ ويجيب بلا تردد: لأنها أخذت بالديمقراطية أسلوبا ونظاما للحكم، وارتضت نتائجها أيا كانت، فأخذ كل ذي حق حقه، وتبوأ كل ذي مكان مكانه.

ويرى أن حكمة الممارسة السياسية بإجراءات الديمقراطية تتمثل في حدوث التوازن وتحقق التداول، وهو ما جعل ماكينة الإصلاح والتغيير والتصحيح من

وجهة نظره تعمل بصورة آلية وتدريجية، دون ثورات ولا اضطرابات. ولهذا يقول صراحة: «أنا أعتقد أن الديمقراطية الحقيقية، والرضا والتسليم بنتائجها، هي الطريق الوحيد الذي يجنبنا المجهول».

ويرى د. الريسوني أن الوصول لتطبيق هذه الإجراءات يتطلب معركة تمهيدية سياسية قوية مع أولئك الذين يشنون حروبا شعواء على أي تحرك باتجاه تطبيق الديمقراطية في الوقت الذي يتشدقون فيه بحب مشكوك فيه للفظة الديمقراطية.

ويرى د. الريسوني أن أمثال كارهي الديمقراطية أولئك أدعى لأن يُخشى جانبهم، وأكد أنه يجب التصدي لهم وإبطال كيدهم.

ويرفض د. الريسوني دعاوى المعادين للديمقراطية؛ وأبرزها في الخطاب المغربي عبارة «الخوف من المجهول». وفي مختلف لقاءاته أكد الدكتور الريسوني أنه إذا أسندت الأمور إلى أهلها، وسارت في طريقها، فـ «لا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

الإصلاح في المغرب ودائرة الإجماع الوطني:

ينتمي د. أحمد الريسوني لمدرسة ترى الوطن يتسع للجميع، ويرفض الروح الفصائلية في إدارة الوطن، كما يرفض تقسيم الوطن وفق معيار عقائدي.

وفي هذا الإطار، يرى أن المبادرة الإصلاحية التي أطلقتها حركة التوحيد والإصلاح وشركاؤها في المغرب - في معظم محتوياتها - تدخل فيما يمكن اعتباره الآن دائرة الإجماع الوطني المغربي.

ويرى د. الريسوني أن على الشعب أن يحمل هذه المبادرة، وأنه لا قوة لأية مبادرة ما لم يقتنع بها الشعب المغربي.

ولهذا كانت رسالته الأولى لحركة التوحيد والإصلاح أن تتوجه بهذه المبادرة

للشعب؛ فتشرحها بكل الوسائل الممكنة، وذلك بعد مزيد من لمسات التوضيح والتدقيق والتأصيل والتفصيل.

وكعالم شرعي يحاول قدر طاقته أن يجمع الكلمة ولا يفرقها، عبر د. الريسوني عن ترحيبه بالخطاب الملكي بصدد الإصلاحات (خطاب التاسع من مارس)، وأعرب عن تقديره لما تضمنه من بشائر نقلة دستورية نوعية.

لكنه في نفس الوقت يعرب عن تخوفه من أمرين:

أولهما: جدية اللجنة التي تتولى صياغة التعديلات الدستورية.

وثانيهما: تخوفه من أن تظل النصوص المعدلة مهملة أو معطلة أو محرفة، حيث أكد د. الريسوني في أكثر من منبر أنه لا قيمة لدستور أو قانون لا يُحترم، أو يُطبق تطبيقا تأويليا انتقائيا. ونتيجة لهذه المخاوف، أشار د. الريسوني لحاجة الجماهير العربية بعامة؛ والمغربية بخاصة، إلى آليات وضمانات وتدابير، وأيضا إلى مزيد من اليقظة والجهاد والتدافع، لكي يعطي الإصلاح الدستوري مفعوله وثمرته ولا يتم خنقه وإجهاضه.

أمير المؤمنين والخضوع للدستور والقانون :

كان موقف الدكتور الريسوني من الحاكم باعتباره «أميرا للمؤمنين» في القطر الذي يحكمه أحد علامات الاستفهام ومواطن الوقوف عند تصريحاته.

غير أن د. الريسوني قطع بحكم الشرع ثم برؤيته الاجتهادية، حيث أفاد بأنه لا يميز ولا يفْصل بين الصفة الدينية والصفة السياسية لرئيس الدولة المسلمة، ويراهما – في مذهبه – صفة واحدة، فالملك/ الرئيس/ الأمير هو أمير المؤمنين، لا أقل ولا أكثر.

ويرى د. الريسوني أن هذه الثنائية المخترعة الطارئة في الممارسة المغربية الحديثة تسببت في ظهور إشكالات ونقاشات وتعقيدات نحن في غنى عنها. لكن تصريحاته

فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الدولة - أيًّا كان لقبه – كانت في منتهى الصرامة، حيث اعتبرها «مسألة دستورية» ، ليست فوق التقنين ولا خارجة عنه.

*****

اجتمعت في تونس
المحنة في أقصى درجاتها
والملحمة في أبهى تجلياتها

اجتمعت في تونس المحنة في أقصى درجاتها والملحمة في أبهى تجلياتها [1]

ما تعليقك على الثورة التي شهدتها تونس؟

ما وقع في تونس يمثل قمة المفارقة، فقد وصلت المأساة والمحنة أقصى درجاتها وأشد ظلماتها، وفي هذا الوقت صنع الشعب التونسي ملحمته الكبرى.

ففي الأيام الأولى من سنة ٢٠١١، اجتمعت في تونس المحنة في أقصى درجاتها والملحمة في أبهى تجلياتها. والحقيقة أن الذين أسسوا شروط هذه الانتفاضة وهذه الثورة المباركة وهيؤوا أسبابها هم الاستئصاليون الطغاة المستبدون أشخاصا وأحزابا وأجهزة، ولكن الذين صنعوا الملحمة وصنعوا انتفاضة الحرية هم فئات الشعب التونسي، وفي مقدمتهم الشباب، فأحدثوا بذلك تحولا تاريخيا سيكون له ما بعده.

هل تتوقع أن تنتقل عدوى هذه الثورة إلى باقي البلدان العربية؟

لا أستبعد ذلك إذا بقيت نفس الشروط والظروف قائمة، وهي قائمة الآن بالفعل. لكن إذا وجد في حكام العرب بعض الأذكياء ممن يعتبر ويستخلص الدروس فيمكنهم تلافي هذا المآل. ونحن جميعا نرجو لشعوبنا أن تتطور وترتقي ويتعاون حكامها وشعوبها، ولا نرجو أن يأتي التطور من خلال الثورة والاضطرابات وإراقة الدماء.

هذه الثورة التي حدثت في تونس هي درس أمام جميع الحكام ينبغي لهم أن يستخلصوا منها العبرة. والعبرة الكبرى للسادة الحاكمين، كما لجميع المسؤولين

---

(١) أجرى هذا الحوار الصحفي ميلود الشلح في صحيفة أخبار اليوم المغربية ونشر بتاريخ ٢٠/١/٢٠١١م.

أيضا، هي أنه كلما اشتد الخنق والإقصاء للشعوب ولقواها وشبابها فإن الانفجار يكون أشد وأعنف وأشمل. لكن إن اعترفوا بإرادة الشعوب وكرامتها فإن هذا السيناريو لا يكون حتما بل يبقى بعيدا.

وُجهت الكثير من الانتقادات إلى إشادة الشيخ يوسف القرضاوي بانتفاضة التونسيين، حيث هناك من اعتبر ذلك تحريضا من القرضاوي للتوانسة ضد الرئيس السابق، ما قولك في هذا الأمر؟

فعلا أشاد الشيخ يوسف القرضاوي بهذه الانتفاضة وقال ذلك صراحة على الهواء ولا لوم عليه في ذلك، بل بالعكس، هذا شرف له. فقد أيّد الانتفاضة وأضفى عليها المشروعية، وهذا شرف له وليس شيئا ينتقص من قيمته.

هناك من اعتبر تدخل القرضاوي هذا بمثابة إشارة لدعم الإسلاميين في تونس وحثهم على الثورة ضد النظام المنهار لبن علي، ما مدى صحة ذلك؟

الشيخ القرضاوي فوق كل هذه الاعتبارات، فهو عالم دين أكبر من هذا.

كل ما في الأمر أنه عبر عن رأيه وقام بواجبه كواحد من كبار علماء الأمة، ولم يكن كلامه تحريضا أو شيئا من هذا القبيل، بل فقط قال كلمة حق وعبر عن موقفه في الموضوع كما فعل جميع الذين عبروا عن آرائهم ومواقفهم سواء كانوا تونسيين أم غير تونسيين.

برأيك لماذا يشكل الإسلاميون في تونس فزّاعة يُخشى أن تصعد إلى الحكم، إلى درجة أنهم اتهموا بإثارة شرارة هذه الثورة بالرغم من أن لا علاقة لهم بذلك؟

أولا : الذي يتخذ من الإسلاميين فزاعة هو بن علي ونظامه . وفي خطابه الأخير رأيناه يتهم من سماهم بالمتطرفين بالوقوف وراء انتفاضة الشعب التونسي، لكن التونسيين لم يصدقوه بل أخذوا يرددون عبارة «أنت كذاب» .

ثم من جهة ثانية فالشعب التونسي كله شارك في الثورة، وليس الإسلاميون سوى جزء منه.

ولا يجب أن ننسى بأنه لا تكاد توجد أسرة أو عائلة تونسية واحدة إلا وفيها شهيد أو معتقل حالي أو سابق أو مشرد عبر العالم، بسبب خنق بن علي للجميع إلا أن المرتزقة هم الذين كانوا يصفقون لظلمه ويتكسبون من نظامه.

ولا ننسى كذلك أن الآلاف من الشعب التونسي ذاقوا التعذيب إبان حكم بن علي، والإسلاميون أكثر من تعرض للقمع والتعذيب. لذلك فحينما تحرك هؤلاء الشباب بمباركة أهلهم وزغاريد أمهاتهم، استحضر كل الذين تعرضوا للقهر كل الظلم الذي مر عليهم وعلى أقربائهم وأصدقائهم وقرروا الانتفاضة، وفي طليعة هؤلاء الإسلاميون.

ولا بد من القول : إن الحركة الإسلامية في تونس، خاصة حركة النهضة، من أكثر الحركات تفتحا وتشبثا بالديمقراطية والمساواة والحرية، أما اعتبارهم مثل فزاعة فتلك أكذوبة بن علي والاستئصاليين الموالين له.

ما رأيك في استقبال المملكة السعودية للرئيس الهارب؟

أعتقد أن إيواءه مؤقتا لا بأس به ، خاصة وأن بها الحرم المكي الذي يأتيه الناس من كل بقاع العالم.. فالسعودية لا يمكنها أن تمنع أحدا من دخول البلاد على هذا الأساس. لكن، لو طالب به التونسيون، وخاصة القضاء التونسي الذي من المفروض أن يتحرك للتحقيق في ما ارتكبه الرئيس السابق ونظامه، فإنه سيكون واجبا على السعودية تسليمه لأن حرم الله لا يؤوي مجرما.

هل تساند محاكمة زين العابدين بن علي؟

هذا من أوجب الواجبات، فإذا لم يحاكم فإنه لم تقم للعدل راية. يجب أن يُساق

إلى المحاكمة، وليثبت براءته أمام القضاة الذين عينهم وبواسطة القوانين التي أصدرها بنفسه. القضاة الآن تحرروا من سطوته وإرهابه، وهم أقدر على إصدار حكم عادل.

لست من دعاة الفوضى والعشوائية، ولذلك بعد تحرر تونس لا بد أن يخضع أيضا كل من محمد الغنوشي وفؤاد المبزع للمحاكمة والتحقيق، لأنه لا يعقل أن يبقوا في منأى عن المساءلة بالرغم من أنهم كانوا من مناصري الرئيس المخلوع ومن كبار أعوانه وأزلامه. ولا شك أنهم شاركوه في ما ارتكبه من ظلم ونهب في حق الشعب التونسي. لذلك فعلى هذين المسؤولين وكل الرؤوس التي كانت إلى جانب بن علي أن يضعوا أنفسهم تحت تصرف القضاء، وإذا أثبتوا براءتهم فحينئذ نقول لهم هنيئا لكم.

ما تعليقكم على ما أقدم عليه بن علي وزوجته ليلى الطاوسي من تهريب للملايين الدولارات وطن ونصف من الذهب؟

هذا ما يروج في الأخبار، ولكن في الحقيقة فإن بن علي وزوجته والمقربين منهما كانوا ينهبون ثروات تونس منذ أكثر من ٢٠ سنة، والدليل على ذلك أن فرنسا سارعت إلى تجميد أرصدتهم بعد سقوط نظام بن علي، لذلك فالأموال التي يقال إنه حملها معه أثناء فراره ليست سوى جزء بسيط مما تمكن من نهبه إبان حكمه، وهذا من بين الدواعي لمحاكمته ومن معه.

في نظرك، ما هي الوصفة التي تراها الأفضل لقيام تونس جديدة؟

هي نفس الوصفة التي ينادي بها أبناء تونس: تونس لجميع التونسيين، هي إجراء انتخابات حرة ونزيهة لا تستثني أحدا من الشعب، حيث سيمكن ذلك التونسيين من اختيار حاكمهم وممثليهم عن رضا وقناعة.. أما بدون ذلك فستبقى الأورام والتوترات والاضطرابات مستمرة.

فقه الاحتجاج

فقه الاحتجاج (١)

س : لا يجوز لشرطي ولا متظاهر استخدام السلاح في وجه أخيه ؟

توجهنا **للدكتور الريسوني** بتساؤلات حول **فقه الاحتجاج**؛ سعيا لتفهم ضوابط الشرع لحالة الغضب التي عمت بعض مناطق عالمنا العربي، وأفاد د. الريسوني في هذا الإطار بأن للمظلوم أن يحتج بكل وسيلة إلا الظلم والإفساد في الأرض، وأن المظلوم وجد استثناءً في الشرع يبيح له التجاوز لإبلاغ مظلوميته، شريطة عدم اقتراف إثم. وقد صاغ د. الريسوني رأيه بالاستناد للقاعدة الفقهية التي مفادها أن الاحتجاج نوع من إنكار المنكر الواجب المشروط بعدم إتيان منكر أكبر. وقد نبه الريسوني إلى أن الاحتجاج الذي حرمه الشرع هو **الاحتجاج عبر استعمال السلاح**.

وأكد أن هذا الاحتجاج المسلح مرفوض عند أهل السنة، منبها إلى أن حمل السلاح إنما هو لجهاد الأعداء فقط، وأن الحالة الوحيدة التي أبيح فيها استعمال السلاح بين أطراف الأمة؛ إنما كان لوقف استعمال السلاح. وقد علل الريسوني هذا الحكم بأن حمل السلاح يؤدي لقتل الأبرياء، بينما يظل الظالمون المفسدون مختبئين لا يطالهم السوء. وأكد أنه لا يجوز للأجهزة الأمنية والعسكرية شرعا أن تستعمل السلاح وتقتل به إلا لإخماد تمرد مسلح على سلطة شرعية . وأكد أن الذين يأمرون بقتل المدنيين والذين ينفذون هذا الأمر هم مجرمون وقتلة شرعا؛ يقعون تحت طائلة تشريع القاتل العمد.

س: فضيلة الدكتور أحمد الريسوني.. بالنظر إلى أحداث تونس، وموقف علمائنا

---

(١) حوار موقع « أون إسلام نت» مع الدكتور/ أحمد الريسوني بمناسبة الأحداث وذلك بالقاهرة بتاريخ ٢٥ من يناير ٢٠١١م .

وفقهائنا من تقدير بعض الملابسات الخاصة بها، منها مثلًا انتحار البوعزيزي، وتكييف المسألة بصورة جاوزت السائد في رؤية الفقه من الحكم بكفره كفرًا لا يخرج من الملة، ولكنهم دعوا الناس للدعاء له ولالتماس الرحمة له وهكذا. فهل هذا يعني أن ثمة خصوصية ما لفقه الاحتجاج تجعل له أحكاما تخصه وحده دون غيره، بالنظر للظرف الذي تعاني منه معظم بلادنا العربية والإسلامية؟

بسم الله الرحمن الرحيم . أولًا لا أعلم أن هناك من يكفر المنتحر، المنتحر مسلم، إذا عاش فقد عاش مسلمًا، وإن مات فقد مات مسلمًا. فهو مسلم. الانتحار ليس بكفر بحالٍ من الأحوال .لكن الانتحار مُحرم أشد التحريم، وهذا لا شك فيه.

لكن الحالة التي نحن بصددها، بدون شك، حالة لها خصوصية، فأن يصل الظلم والإهانة بالإنسان إلى حد يفقد فيها كامل وعيه واتزانه وتعقله؛ فمن هذا الباب تأتي خصوصية النظر للقضية. فكل إنسان يقدم على عمل، وقد ارتفع عقله وانعدمت إرادته، أو انخرمت إرادته، فبدون شك هذا له حكم خاص، فهناك أحكام تتعلق بالمكره والمضطر والملجأ، كل هذه أمور لها اعتبارها في الفقه الإسلامي.

ففي الفقه الإسلامي نجد أحكاما تخص حتى الإغلاق في الغضب. لذلك كثير من الفقهاء يرون أن لا طلاق في إغلاق وهو شدة الغضب والانفعال . فإذن هذه أحكام لها خصوصياتها. فالإنسان الذي يقدم على الانتحار وهو في تمام وعيه وإرادته، هذا حكمه هو الحكم المعروف، فقد ارتكب إثمًا مبينًا، واقترف كبيرة من الكبائر، لكن حينما يصل إنسان تحيط به ظروف وملابسات يختل فيها عقله وإرادته فهذا شيء آخر.

فلذلك نحن نرجو لهذا الشاب، ولكل من يقدم على مثل هذا الفعل، أن يشمله عفو الله، وأن يكون في حالة يرتفع فيها عنه الإثم والملام، ويشمله فيها العفو، هذا

وارد في ديننا بهذا الاعتبار وعفو الله يرجى لكل مؤمن .

أما قضية دائرة الاحتجاج، ودائرة ما يجوز فيها وما لا يجوز، فالشرع أجاز الاحتجاج؛ سواء كان سياسيًّا أو غير سياسي. فكل إنسان يحتج حتى على أفراد من أصدقائه، أو شركائه إلى آخره، وبخاصة إذا كان احتجاج مظلوم؛ فله أن يحتج بجميع الوسائل، ما عدا أن يحتج أيضًا بظلم غيره، أي ما لم يظلم غيره، وما لم يكن عمله إفسادًا في الأرض، وما لم يلجأ إلى القتل وما إلى ذلك من أشكال العدوان والبغي، فله أن يحتج بكل شيء إلا بالإثم. والله تبارك وتعالى يقول: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء:١٤٨] .

فهذا أصل يبين أن هناك أمورًا لا تجوز في الأصل، لكنها تجوز إذا كان الإنسان مظلومًا .فالجهر بالسوء من القول الذي لا يجوز، والله تعالى يقول : ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة:٨٣] .

فالجهر بالسوء من القول هو قول سوء أي فيه خشونة، وفيه تجريح وتجاوز، ثم هو يجهر به ويقوله أمام الملأ وبصوت مرتفع، هذا لا يجوز إلا من تعرض للظلم.

ومعنى الآية ومفهوم الآية أن من ظلم جاز له أن يفعل ما لا يجوز لغير المظلوم فعله، وجاز له أن يقول وأن يرفع صوته وأن يعبر التعبير القوي الذي يبلغ وينقل مظلوميته. فله أن يرفع من سقف احتجاجه، ومن سقف مقاومته للظلم.

والاحتجاج ضد الظلم والفساد بدون شك هو نوع من إنكار المنكر، ونوع من تغيير المنكر، وتغيير المنكر من ضوابطه عند العلماء ألا يأتي بمنكر أكبر، بمنكر أكبر متوقع، بمعني أن الإنسان قد يصل إلى نتائج غير متوقعة، هذا لا يلام عليه أحد.

الإنسان قد يسافر للتجارة فيلقى حتفه، هذا لم يكن متوقعًا، ولا يلام عليه، لكن إن كان متوقعًا يلام عليه، لا يغامر الإنسان للتجارة بروحه إذا كانت المغامرة

واضحة، وكان الخطر واضحًا.

فإذًا الإنسان، كل إنسان فردًا أو جماعة ، إذا أقدم على ما فيه إنكار المنكر، وما فيه تغيير المنكر، وهو يرى أن هذا التغيير حتى لو كان فيه بعض الأضرار، وبعض الخسائر، هو يؤدي إلى إزالة هذا المنكر، ولا يأتي بمنكر أكبر منه، فإن هذا الاحتجاج يجوز ؛ بل هو مطلوب شرعًا .

وعلى العموم بالنسبة لتغيير المنكر، خاصة الجماعي والاحتجاج الجماعي والمعارضة الجماعية السياسية ، حتى نقترب من موضوعنا أكثر، الذي حرمه الشرع هو استعمال السلاح، وما سوى ذلك من أشكال الاحتجاج والتغيير، إذا استوجبته الحالة فذلك جائز، بل قد يكون واجبًا.

س: فضيلة الدكتور.. تاريخ الاحتجاج وأدبياته يشير إلى مدارس ثلاث، مدرسة الخروج، وهذه برزت في النتاج الفقهي والفكري للخوارج، مدرسة التمكن وهي برزت عند المعتزلة بشكل خاص ، ومن أهل السنة من نحل هذا النحو وبخاصة الأحناف، وتم تصنيف بقية أهل السنة والجماعة في مدرسة الصبر . ما تطرحه يعتبر جديدًا على هذه المساحة التي اتسمت تاريخيا بملازمة الصبر فيما يتعلق بعلاقة الحاكم بالمحكوم، فما القائم وراء هذا التطور؟

في الحقيقة هناك اتجاهان وليس ثلاثة، حتى نسمى الأمور بأسمائها. هناك من يرون خروج : أي حمل السلاح، لأن الخروج في الفقه وفي المصطلح الإسلامي يعني الخروج المسلح، وهناك من لا يرون هذا في أي حال من الأحوال إلا في حالة كفر الحاكم.

وهذا كله مستنده الأحاديث. فجمهور علماء السنة، لديهم ما يشبه الإجماع؛ وبخاصة عند المتأخرين على منع الخروج المسلح . والدعوة إلى الصبر معناه منع الخروج المسلح. ولا أحد يقول بالصبر الذي يعني الصمت وترك المنكر على حاله .

ولا أحد يقول بالصبر الذي يعني إقرار منكر قائم أو فساد قائم. هذا ليس من قول أهل السنة، وليس من السنة في شيء.

فأهل السنة يقولون بما قالت به السنة، وهو النهي عن حمل السلاح والخروج المسلح، ويرفضون استعمال السلاح في الجسم الإسلامي وفي الداخل الإسلامي. هذا لا يجوز لأن السلاح إنما هو لجهاد الأعداء، والدفاع عن الأوطان وعن الذات في مواجهة المخاطر الخارجية.

الحالة الوحيدة التي أبيح فيها استعمال السلاح داخليًا هي استعمال السلاح لوقف استعمال السلاح. بمعنى .. إذا وجدت طائفة مسلمة باغية ولم تستجب لداعي إلقاء السلاح، ولم توقف بغيها المسلح، حينئذ يجب على المسلمين أن يقاتلوها حتى تفيء إلى أمر الله فقط، فإن فاءت فأصلحوا. أما معارضة الحكام والدول القائمة والأمراء والحكومات الشرعية بالسلاح هذا لا يجوز، كما في الأحاديث المعروفة إلا أن تروا كفرًا بواحًا. هذه الأحاديث هي سنة النبي ﷺ، وهذا هديه.

فإذن جمهور أهل السنة متلزمون بهذا ويقولون: حتى إن وقع ظلم وتعسف واستبداد لا نجيز حمل السلاح، ولا نجيز استعمال السلاح في الصف الإسلامي، ووضحوا حكمة ذلك وسببه؛ وهو أن استعمال السلاح **أولًا** يؤدي إلى فتنة عارمة، **ثانيًا** يؤدي حتما إلى إزهاق الأرواح البريئة، لأنه حينما يبدأ استعمال السلاح أول ما يقتل هم الأبرياء من الطرفين ومن عامة الناس.

يعني: إذا وقع احتجاج مسلح في أي بلد؛ يقتتل المواطنون ورجال الشرطة كما حدث بتونس، أو يقتتل المواطنون والجنود كما حدث مثلًا في الحالة الجزائرية، حيث مضت سنون من الاقتتال بين هؤلاء الشباب الذين حملوا السلاح وبين إخوانهم وأقربائهم من رجال الشرطة ورجال الجيش والدرك، بينما المستهدفون بهذا القتال (الظالمون المقترفون للمنكر) في بيوتهم وأماكنهم، آمنون مستقرون، لم يصلهم

السلاح ولم يمسهم. فما يحدث في الاحتجاج المسلح فتنة وغوغائية وقتل عشوائي. هذه المفاسد كلها أغلق بابها النبي ﷺ، فمنع الاحتجاج والمعارضة بالسلاح، وحظر المقاومة بالسلاح للحاكم الظالم وللدولة الظالمة. لكن قلت وأؤكد: ما سوى ذلك كله مباح عند أهل السنة والجماعة، مالم يكن ظلمًا أو فسادًا في ذاته.

س: هذا يشمل كافة أشكال الاحتجاج السلمي غير العنيف؟

د. أحمد الريسوني: نعم، لأنه لا حرام إلا ما حرمه الله. ففي الاحتجاج يعبر الناس عن مظالمهم، ويعتصمون بالمساجد، ويفعلون ما بدا لهم، هذه أمور مفتوحة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٥١] فما لم يتله ربنا علينا، وما لم يسمه حرامًا، فهو مباح.

إذن، الله تعالى؛ سواء في الاحتجاجات أو غيرها، سياسية أو غيرها، الله يحرم العدوان، ويحرم القتل، ويحرم الفساد، أي الإحراق والهدم وما إلى ذلك، هذا حرام بدون شك، أيًا كانت الأسباب. لكن مجرد الاحتجاج والضغط على الظالم ليكف ظلمه، وعلى المفسد ليكف فساده، وليرتفع هذا الفساد وهذا الظلم وهذا التسلط، والتحكم اللا شرعي هذا بدون شك جائز، بل هو شيء شرعي ومطلوب، وهو من باب تغيير المنكر، ومن باب إنكار المنكر.

س: بالرجوع إلى التجربة التونسية؛ فضيلة الدكتور، وجدنا نموذج الجنرال رشيد عمار في مقابل نموذج الجنرال الحاكم المخلوع زين العابدين بن علي، فهذا الأخير دفع جنوده لاستخدام السلاح، بينما الأول أمسك؛ وأمر جنوده بعدم رفع السلاح في وجه المواطنين التونسيين، ففي هذه الحالة كيف نكيف سلوك الحاكم الذي أمر بحمل السلاح، بالنظر لانتمائه لجهاز الدولة؟

كما قلت من قبل، المحتجون أو المتظاهرون أو المنكرون للمنكر لا يجوز لهم حمل السلاح واستعماله. وكذلك الحاكم، لا يجوز له استعمال السلاح ضد المسلمين،

وضد المواطنين إلا أن يكونوا هم أيضا حملة سلاح كما قلت، فيكون استعمال السلاح لإيقاف استعمال السلاح فقط؛ لأن الطائفة الباغية عندنا في الشرع هي التي حملت السلاح، هذا هو البغي الوارد في سورة الحجرات ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ هذه الآية هي الشاهد المقصود، والبغي هنا هو الاقتتال كما في سياق الآية.

فكما لا يجوز للفئة الباغية أن تحمل السلاح ضد الدولة أو ضد طائفة أخرى من المجتمع، فكذلك لا يجوز للدولة وللشرطة وللجيش، للجندي وللشرطي، لا يجوز لأولئك أن يستعملوا السلاح؛ فيقتلوا به إلا إذا كانوا يخمدون تمردًا مسلحًا خارجًا عن الشرعية . فالقاعدة أن: «السلاح للسلاح»، الدولة تستعمل السلاح ضد السلاح.

أما استعمال سلاح ضد المدنيين والمتظاهرين والهاتفين والمطالبين، هذا لا يجوز الإقدام عليه ولا الأمر به ، وإن حدث فيه قتل فهو قتل عمد؛ يجب فيه ما يجب شرعًا، سواء أكان من شرطي أو من جندي أو من ضابط أو من جنرال أو رئيس دولة .

الذين يأمرون بقتل المدنيين هم مجرمون بدون شك. هم قتلة وكذلك الذين ينفذون هم مجرمون وقتلة. إذن ما دام هناك خروج سلمي وتظاهر سلمي فيجب أن يترك، ويمكن أن تكون له إجراءات تنظيمية، كما في الدول الراقية والمتحضرة. لكن أن يواجه المتظاهرون؛ وهم مدنيون عزل؛ بالسلاح فهذا قتل كأي قتل آخر، ويحاسب عليه أصحابه ، إن لم يقع في الدنيا ففي الآخرة.

س: فضيلة الدكتور.. بعض محاولات التجديد الفقهي حملت في دعوتها التجديدية ما يشبه الاتهام لجانب عظيم من التراث الفقهي بأنه مسؤول عن حالة السلبية وعدم المبادرة، وعن ثقافة الخنوع التي تلبست الأمة؛ بالمخالفة للشرعة التي

ورثها القرآن لأتباعه؛ المبنية على ضرورة الأمر بالمعروف النهي عن المنكر، تلك الجرأة في الحق التي بلغت بأحد الصحابة أن قال لسيدنا عمر ﷺ : لو وجدنا فيك اعوجاجًا لقومناه بسيوفنا. من محاولات التجديد هذه أذكر مثلًا الدكتور حاتم المطيري في الكويت، وهو من الحركة السلفية وكتابه «الحرية أو الطوفان». فالكتاب يتهم مساحة عظيمة من الفقه بأنها سبب في شيوع ثقافة الاستسلام عبر عدة سبل؛ منها إجازة إمارة الاستغلاب، وإجازة البيعة بالإكراه تحت دواعي درء الفتنة. ما رأيكم في هذا التراث الفقهي؟ وفي محاولة التجديد لتجاوزه؟

لا شك في أن ثمة تضخمًا في أدبيات التسكين والتهدئة والاستسلام والتعايش مع الواقع، هذا صحيح. ومن أسباب تضخمه؛ بطبيعة الحال؛ أن الدولة عادة ما تقرب إليها زمرة من الفقهاء، فيكون هؤلاء الفقهاء أكثر استكانة، وأكثر تسكينًا للناس، وأكثر ميلًا للآراء التي تحث على التهدئة والاستسلام وممالأة الحاكم والسكوت عن ظلمه. هذا صحيح. ولا نستطيع أن نبرئ كافة علمائنا عبر هذه العصور المديدة. لكن.. مقابل هؤلاء دائمًا كان الرأي الآخر أيضًا موجودًا، وهو موجود في الكتب، ولكنه ربما لكونه رأيًا معارضًا أو غير مرغوب فيه، عادة ما يكون أقل شهرة، وقد يكون صاحبه أيضا محط اضطهاد وتضييق، وقد لا يضمن رأيه في كل كتبه، أو لا يضمنه بالدرجة لكافية من الوضوح.. وغير ذلك.

هذه عوامل لها تأثير على كل حال، ولكن في جميع الأحوال؛ إذا تتبعنا الرأي المجمع عليه نجده يتعلق بمنع استعمال السلاح فقط . ومع ذلك، لا أنكر أن هناك من توسعوا في مفهوم الطاعة والانضباط والخضوع، ودعوا إليها بصفة عامة.

وقد يفهم من كلامهم أنه لا يجوز بشكل من الأشكال معارضة أو مناهضة حاكم معين.

وهذا كله عند التحقيق يغدو غير صحيح. هي آراء صنعها وروجها واقع تاريخي معين.

س: فضيلة الدكتور.. بالنظر إلى المحاولات الفقهية المعاصرة لضبط فقه الاحتجاج، لم يكن هناك إقدام بارز على تجاوز العقلية التي ورثت هذا الاتجاه الاستكاني الاستسلامي في الفقه، ولم يكن ثمة حث وبعث وتزكية وإزكاء لثقافة الاستعداد لتحمل التكلفة الاجتماعية للتغيير، يعني لم يراعَ في المحاولات التجديدية محاولة إيقاظ همة الناس. هلا أنرتمونا إن كان من خاض في هذه المساحة من علمائنا المجددين. أنا لا أتحدث بالضرورة عن تعبئة الناس للاحتجاج، ولكن أتحدث عن استمرار يقظة المحكوم ومراقبته لمسيرة السلطة لئلا تؤول إلى حال فساد واستبداد. فهذه الثقافة تنقص العقل المسلم اليوم. ولم أر من فقهائنا من أولاها القدر اللائق من الاهتمام؟

معك حق. هذا الرأي صحيح، لكن له سياقه التاريخي. فكما نعرف جميعًا، نحن اليوم نعيش في ظل ما يسمى بالدولة الحديثة، وقبلها كنا في مرحلة الاحتلال. مضت على الأمة الإسلامية عقود عديدة قد تصل إلى قرن؛ تزيد أو تقل، مثلًا الجزائر رزحت تحت نير الاستعمار مائة وثلاثين سنة من الاحتلال، ودول أخرى عانت أقل من ذلك.

فإذا أردنا أن نتحدث عن العصر الحديث، نجد أن علماءنا اشتغلوا فترة من الزمن بفقه المقاومة، وراكموا فيه، وكانوا فيه واضحين، وأسعفتهم النصوص الشرعية والنصوص الفقهية، ونظروا للمقاومة وأوجبوها وخاضوها وشاركوا فيها.

بعد ذلك دخلنا في هذه الحقبة التي نعيشها الآن. هذه الحقبة يفسرها الكُتاب بقوله ﷺ: «**ثم تكون ملكًا جبريًا**». يرون أن ما نحياه اليوم هي حقبة الملك الجبري.

في هذه الحقبة يمكن أن أقر ما ذكرته. فالفقه إلى الآن؛ من حيث التعامل مع هذه الحقبة وطبيعتها؛ لم يستقر بعد ولم ينضج.

هذه الحقبة تميزت بظلم زائد، واستبداد زائد، وتعسف زائد لم تشهده الحقب السابقة. ففي الحقب السابقة على سبيل المثال، لم يصل حاكم مثلًا إلى أن يلغي الشريعة بكاملها. هذا حدث اليوم في كثير من الدول الإسلامية. فالآن؛ ذكر الشريعة، وذكر تطبيقها يعتبر شيئًا تثور لأجله جهات وأقلام وحكام وأجهزة أمنية.. إلى آخره.

الآن مثلًا معظم الدول الإسلامية لا تطبق الزكاة. والزكاة تعبير عن حقوق للفقراء وحقوق للفئات الضعيفة.

فقديمًا برغم التسلط والظلم والاستبداد في جوانب أخرى؛ كانت هذه الحقوق مضمونة، وكان ثمة نوع من التوازن الاجتماعي يقع، وكانت هناك الأوقاف العظيمة المتعاظمة عبر العصور. والأوقاف في الدرجة الأولى إنما هي للفقراء بشتى أشكالهم وأسمائهم: أيتام وأرامل وذوو إعاقات وعابرو السبيل والمشردون. الأوقاف كانت تؤوي هؤلاء وتطعمهم وتشغلهم وتعلمهم وتنفق على تعليمهم وتنفق على أساتذتهم ومدارسهم وجامعاتهم. هذه الأمور كلها اختلت الآن. الوقف لم يعد موجودًا إلا بشكل فردي، الزكاة لم تعد موجودة إلا بشكل فردي ومحدود ، فمؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف، وعدد من الأمور التي لم يكن أحد يجرؤ على وقفها، بل كان الجميع يتسابقون إلى خدمتها بما في ذلك الحُكام. ربما كان أولئك يغتصبون الأموال في بعض الأحيان؛ ولكنهم أيضا كانوا يقفون أموالًا عظيمة على مختلف أوجه الخير.

الآن، صار عندنا اختلالات أكبر من أي وقت مضى. وهو ما يحتم على الفقهاء أيضا أن يوسعوا بموازاة ما توسع من الظلم والحيف، على الفقهاء أن يوسعوا من

دائرة مقاومة هذا الظلم. لكننا نجد أكثر الفقهاء ربما ما زالوا على الحالة القديمة، برغم أننا أمام دولة تسيطر على كل شيء، وتمنع كل شيء تقريبًا، وتتحكم في كل شيء، وتعيد صياغة الحياة على فراجها.

وهذا طبعًا عمق من دائرة الظلم والاستبداد؛ لأن أدوات الاستبداد والظلم، الأدوات التشريعية الأمنية العسكرية الاقتصادية، هذه الأدوات جميعها أصبحت بيد الحاكم بصورة رهيبة جدا، مما يحتم فعلًا توسيع وتفعيل وتعديد آليات مقاومة مفاسد هذا الواقع الجديد. ولذلك فعلا نحن بحاجة إلى فقه جديد من قبيل ما ينحو إليه الدكتور حاكم المطيري وغيره من فقهاء هذه الحقبة التاريخية التي نعيشها.

س : فضيلة الدكتور.. لقد تحدثت أو أظن أننا قمنا بتأويل بعض حديثكم في كتابكم: الشورى، فذكرنا أن الديمقراطية من وجهة نظر الدكتور أحمد الريسوني تحقق مقاصد الشريعة. فلو نظرنا للقضية من زاوية المقابلة بين الاستبداد والديمقراطية؛ كيف يراها الدكتور الريسوني من وجهة نظر نظرية المقاصد؟

د. أحمد الريسوني: أنا مع الشيخ ابن عاشور والشيخ علال الفاسي، وهم من علماء العصر المقاصديين، فيما ذهبا إليه من أن الحرية مقصد شرعي. هذا لم يغب عن الفقهاء، لكنهم لم يصلوا إلى التصريح به بهذا الشكل الواضح الجلي، وتسمية الأمور بأسمائها.

فالحرية حالة فطرية خلق الله تعالى الناس عليها. وكل ما يخدمها، وكل ما يحميها هو بدون شك يسعى لتحقيق مقاصد الشرع. كثير من فقهائنا – عند تعاملهم مع قضية الحرية – يتجهون إلى ضبط الحرية وتقييدها إلى الآن، ويرون أن الشرع لم يأت بالحرية ؛ وإنما جاء بضبط الحرية. هذا صحيح نسبيا. فالشرع جاء بضبط الحرية، ولكن قبل أن يضبط الحرية هو يعطي الحرية. لأنه بدون وجود حرية؛ ماذا يضبط؟

فالحرية أصل ، وضبطها عارض .

الحرية هي الأصل. الحرية الفردية والحرية الجماعية. الحرية بجميع أشكالها: حرية ضمير وتفكير وتعبير ومبادرة وتظاهر واحتجاج وإبداع وبناء وإصلاح . ومنها حرية الإنسان في حياته الشخصية؛ أن يتنقل ويفعل ما يشاء. هذه الحرية يجب إقرارها وحمايتها أولاً، وبعد ذلك يأتي التقييد؛ لأن التقييدات دائمًا تكون في شيء مباح وقائم، وربما أفرط الناس فيه. التقييد يأتي لمقاومة نوع من الإفراط والانفلات.

فإذن من هذا الباب أيضا؛ تأتي الديمقراطية كصيغة - بدون شك - صيغة جيدة، من أجود ما وصلت إليه التجارب البشرية في إعطاء الحرية وفي تنظيم الحرية أيضا.

الديمقراطية تتضمن الحرية، وتتضمن تقييد الحرية بكيفية منظمة رشيدة . ولذلك مرة سألني أحد الإخوة الصحفيين عن حدود الديمقراطية؛ على أساس أن الإسلاميين – عادة حتى من يقبلون الديمقراطية – يسألون أولا عن حدودها، فقلت له: بالنسبة لي؛ لا حدود للديمقراطية إلا الديمقراطية نفسها. بمعنى أن تقييد الديمقراطية وارد في الديمقراطية نفسها.

فأنا لا أحتاج حينما أطالب بالديمقراطية، لا أحتاج أن أقول: الديمراطية بشرط ألا تناقض شيئًا في الشرع. لا الديمقراطية تلقائيًا تعطيك آلية لتقييدها بما ورد في الشرع، وبما لم يرد في الشرع أيضا، يمكنك أن تضع قيودًا لم ترد في الشرع، لكن بالديمقراطية نفسها، وليس بالتفرد والاستبداد والتسلط.

لهذا أنادي دائما وأقول، وقلت هذا مرارًا: لا داعي لإثارة هذه الشبهة حول الديمقراطية، من قبيل أن الديمقراطية قد تلغي أحكامًا شرعية، وتحلل الحرام.. إلخ. لا، أبدًا، هذا لن يقع؛ وإلغاء الشريعة في هذا العصر - لحسن الحظ - لم يتم أبدًا بالديمقراطية. فليس هناك أي تصرف ديمقراطي أو قرار ديمقراطي أدى إلى

إلغاء حكم شرعي واحد في العالم الإسلامي، وإنما ألغيت الشريعة بالاستبداد والانقلاب والجيوش والتسلط، ابتداءً من أتاتورك، فأتاتورك لم يلغ الشريعة بالديمقراطية، وإنما ألغاها بانقلاب عسكري.

لذلك ليس هناك أي إشكال حقيقي للشريعة مع الديمقراطية. والإشكال الحقيقي هو مع إفساد الديمقراطية وتحريفها؛ مثلما هناك إشكال حقيقي مع إفساد الشرع نفسه وتحريف أحكامه لصالح الاستبداد.

وبصفة عامة، هناك دائمًا تحريف الأمور النبيلة والصحيحة عن مسارها وعن حقيقتها. وهذا يقع في الدين أكثر مما يقع في الديمقراطية؛ لأنه كلما كان للشيء هيبة ومكانة، يحتال المحتالون لتأويله وتوطينه لصالحهم.

س: فضيلة الدكتور.. تحدثت في كتابك عن الشورى، فذهبت إلى القول بأنه لا مشكلة في أن نطلق على الشورى لفظة الديمقراطية؛ طالما أن الألسنة تعارفت المصطلح، فهل هذا يعني أنك ترى أن الديمقراطية هي الشورى، فيصبح لها – أي الديمقراطية – من الإلزام الثقافي والقوة المعنوية ما لمفهوم الشورى مما أوصى به نبينا سبحانه وتعالى في الآيتين الكريمتين، وما أوصى له نبينا ﷺ في الأحاديث المختلفة؟

أنا لم أقل ولا أقول إن الديمقراطية هي الشورى، ولا أطلق لفظ الديمقراطية على الشورى. وقد بينت الفوارق بين الشورى والديمقراطية في كتابي هذا وفي غيره من المقالات .لكن، طبعًا، هناك مساحة في القضايا العامة، أي في القضايا السياسية، وقضايا الشأن العام، تلتقي فيها الشورى والديمقراطية. ما قلته هو أني لا مانع عندي من أن نستعمل مصطلح الديمقراطية، وأن نعتمد الديمقراطية، وأن ننادي بالديمقراطية، باعتبار أن الديمقراطية بالنسبة لي هي جزء من الشورى.

الديمقراطية عندي جزء من الشورى .الشورى أعم. الشورى تكون في الحياة

الفردية والحياة الدينية والحياة العائلية . الشورى تكون في المحضة ، وتكون في الزواج وفي الطلاق، وتكون في البيت مع الأولاد، وفي كل شيء. الشورى أوسع بكثير. والشورى خُلق حتى لو لم يكن الإنسان مضطرًا إليها ولم تكن واجبة عليه فتكون مندوبة في حقه، ويكون له فيها فضل وأجر، بمعنى أن يكون صاحب خلق كريم إذا كان يستشير . وهذا لا دخل له في الديمقراطية، ولا دخل للديمقراطية فيه.

فإذن .. المجال الذي تحكمه الديمقراطية وتدخله الديمقراطية هو جزءٌ مما تحكمه الشورى وتدخل فيه الشورى، وما دامت الديمقراطية تحديدا في جوهرها ليس فيها إشكال من الناحية الشرعية، فلا مشاحة في الاصطلاح كما يقول علماؤنا، أنا لا أتشاح في الألفاظ ، أنا أتشاح في المقاصد. فمقاصد الشورى ومقاصد الديمقراطية تلتقي، أو بعبارة أخرى مقاصد الديمقراطية موجودة بالكامل ضمن مقاصد الشورى.

فلهذا ليس عندي حساسية من استعمال لفظ الديمقراطية، بل ليس عندي حساسية من أن أوصف بأنني ديمقراطي مثلاً. أنا لست معنيًا بهذا الوصف؛ لأن عندي ما يكفي من الأوصاف لأصف بها نفسي، لكن من أراد أن يصفني بأني ديمقراطي التفكير أو النزعة أو ما إلى ذلك؛ فلا مانع ولا حساسية عندي مع لفظ الديمقراطية؛ لأني أنظر إلى المقصود والمضمون، وهو مقبول تمامًا.

س: فضيلة الدكتور سؤالي الأخير.. بالنظر لوقتكم؛ الديمقراطية تتضمن – فيما تتضمن – قيمة مساءلة الحاكم وقيمة مراقبته. فهل تتضمن الشورى هاتين القيمتين في بنيتها، أن يكون من حق المحكوم أن يساءل الحاكم، وأن يراقب تصرفاته. أنا أطرح هذا التساؤل بالنظر إلى أنك وصفت الشورى بأنها الأعم، وأنا أشعر أن الأمر يحتاج إلى مزيد تفصيل منكم بالنسبة لها.

في موضوع الشورى؛ أهم آية وأعم آية في الشورى هي قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾. فهي تتحدث عن المسلمين قاطبة، بخلاف آية ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾، وإن كان إذا جمعنا بين الآيات والنصوص ـ وهذا هو الواجب ـ ليس هناك أي إشكال.

هذه الآية ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى:٣٨] تعني أن كل ما هو بيننا وما هو من أمرنا، وما هو مشترك بيننا حتى لو كان شخصين، حتى لو كنا أنا وأنت في سفرٍ أو في عملٍ فأمرنا شورى بيننا، في كل ما هو مشترك بيننا.

لكن الذي تسأل عنه هو شيء آخر، المحاسبة والمراقبة موجودة عندنا في عناوين أخرى وفي أبواب أخرى. فتراثنا غني بالحديث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعن الحسبة ، وعن النصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم ، وعن قول كلمة الحق دون خوف لومة لائم .

لكن اليوم في النظام الديمقراطي صار لكل شيء من هذا النظام مؤسسة .

وهذا كله تطور جيد ومقبول ويجد أصله في الإسلام في دائرة الشورى وغيرها من دوائر التشريع الإسلامي .

*****

تَنَحَّ بأمان ، قبل فوات الأوان

تنحَّ بأمان ، قبل فوات الأوان [١]

للأسف لا يريد الرئيس أن يفهم إلا بعد فوات الأوان...

هل سننتظر منه خطابا ثانيا، ثم خطابا ثالثا، كما فعل زميله، الذي كان على يمينه فأصبح على شماله، زين العابدين ابن علي ...؟

يا فخامة الرئيس، ويا رئيس الفخامة:

شعبك الكريم كانت له مطالب كثيرة متراكمة منذ ثلاثين سنة، واستمر في مطالبه بدون جدوى إلى غاية يوم ٢٥ يناير الجاري...

لما يئس الشعب من تلبيتك لأي من مطالبه التي وصفتَها أنت بالمشروعة، اختصر مطالبه كلها في مطلب واحد لا غير.

مطلب شعبك اليوم لم يعد يحتاج إلى اجتماعات ولا مداولات، ولا يحتاج إلى جهود ولا حشود، ولا يحتاج إلى ميزانيات ولا مخططات، ولا يحتاج إلى إقالة حكومة ولا تأليف حكومة جديدة.

شعبك يرى بوضوح أنك متعب منهك، وأنك عاجز عن تلبية شيء من مطالبه الثقيلة على نفسك وعقليتك.

لذلك ألغى الشعب مطالبه كلها، ولم يعد يطلب منك اليوم سوى الخلود إلى الراحة؛ يريدك أن تستريح منه ويستريح منك، يريدك أن تتنحى لا غير.

منذ سنوات وأنت تسمع الناس يهتفون قائلين لك ولحزبك ولسياساتك: (كفاية، كفاية ....) .

---

(١) كتبت هذه الرسالة ونشرت بعد اندلاع الثورة المصرية وإلقاء الرئيس المصري خطابه الأول يوم ٢٥/١/٢٠١١م.

واليوم خرج الشعب عن بكرة أبيه ليقول لك شخصيا: كفاية منك أنت، ارحل عنا، تنح عنا وعن مستقبلنا.

أنت تعلم - مثل غيرك وأكثر من غيرك - كيف جاء وصولك إلى الرئاسة، وكيف تستمر فيها.

فلا أحد يمكن أن يصدق أن حسني مبارك رئيس منتخب من الشعب، لا في المرة الأولى، ولا في المرة الأخيرة، ولا فيما بينهما، وإنما هو التسلط واختطاف الحكم.

ومع ذلك تصر على الرئاسة والتسلط مدى الحياة، ليس لك وحدك، بل لك ولولدك.

ياللهول في جمهورية أبي الهول...!!

يا فخامة الرئيس، ويا رئيس الفخامة:

﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال:٦٦].

المطلب الآن أصبح خفيفا جدا: شخص واحد يتنحى ويترك الشعب المصري يقرر مصيره بنفسه.

النداء الأخير: تنحَّ بأمان، قبل فوات الأوان.

*****

إطلاق وصف الشهيد على أشخاص معينين

إطلاق وصف الشهيد على أشخاص معينين [١]

قرأت لعدد من المشايخ المعاصرين، وسمعت من بعضهم على الفضائيات، اعتراضهم على إطلاق لفظ الشهيد والشهداء على أشخاص معينين ممن يُقتلون في معارك جهادية وقضايا عادلة. وقال بعضهم: «لو رأينا رجالا يقاتلون ويقولون: نحن نقاتل للإسلام دفاعا عن الإسلام، ثم قتل أحد منهم، فهل نشهد له بأنه شهيد؟ فالجواب: لا، لا نشهد بأنه شهيد...». وقال: «هذا حرام، فلا يجوز أن يُشهَد لكل شخص بعينه بالشهادة» (الكلام للشيخ العثيمين رحمه الله، من موقعه الإلكتروني).

وأهم دليل يستدلون به على هذا الاعتراض والمنع من إطلاق وصف الشهادة على أشخاص معينين، هو قول الإمام البخاري في صحيحه: «باب لا يقال: فلان شهيد. قال أبو هريرة عن النبي ﷺ: «**الله أعلم بمن يجاهد في سبيله، والله أعلم بمن يُكْلَم في سبيله**».

وفي الباب حديث طويل، نتيجته وحكمه العام في قوله عليه الصلاة والسلام في آخر الحديث: «**إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة**» كما يستدلون بحديث الإمام مسلم - وغيره - عن عمر بن الخطاب قال: لما كان يَوْمَ خَيْبَرَ أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: فُلاَنٌ شَهِيدٌ، فُلاَنٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا: فُلاَنٌ شَهِيدٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كَلاَّ، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا أَوْ عَبَاءَةٍ**».

---

(١) نشر في شهر فبراير ٢٠١١م، في خضم الثورة المصرية وما قدمته من شهداء.

ويستدلون أيضا بقول لعمر ﷺ في هذا المعنى...

وقبل الرد على هذا الرأي وما بني عليه من فهم، لا بد من تقرير أمر متفق عليه، حتى لا يبقى في محل النزاع والنقاش، وهو: أن مقام كل واحد وحقيقتَه عند الله، ومآلَه في الدار الآخرة، لا يعلمه يقينا إلا الله تعالى. فهو سبحانه - وحده - الذي يعلم المؤمن حقا، والشهيد حقا، والسعيد حقا. ويعلم وحده من هو من أهل الجنة ومن هو من أهل النار، ومن هو المغفور له وغير المغفور له. وحتى أنبياء الله عليهم الصلاة والسلام، فلا علم لهم بشيء من ذلك، إلا ما أعلمهم إياه وأوحى إليهم به.

فهذا لا نزاع فيه.

ولكن هذا لا يمنع من إطلاق وصف الشهيد على شخص معين أو جماعة معينة من الناس. بل إن هذا الإطلاق موافق للشرع عموما وللسنة النبوية خصوصا. وبيان ذلك وأدلته ما يلي.

١- حديث عمر المتقدمُ ذكرُه، وفيه : « ... **أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا : فُلاَنٌ شَهِيدٌ، فُلاَنٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا : فُلاَنٌ شَهِيدٌ. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كَلاَّ، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا أَوْ عَبَاءَةٍ»**.

فالحديث صريح في أن الصحابة - وهم يستعرضون نتائج المعركة - سموا شهداءهم في معركة خيبر، وأنهم فلان وفلان وفلان... ولم يعترض رسول الله ﷺ إلا على واحد فقط ممن سموهم، وذلك لِما علمه من حاله وحقيقة فعله. بمعنى أن الرسول لم يعترض على وصف صحابة معينين بالشهداء، بل أقر ذلك، فهي بذلك سنة تقريرية. لكنه اعترض على حالة معينة لها سببها الذي عَلمَه بوحي من الله تعالى.

٢- ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه «عن جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ ما أن أباه استشهد يوم أحد، وترك ست بنات وترك عليه دَينا، فلما حضر جُدادُ

النخل أتيتُ رسولَ الله ﷺ فقلت: يا رسول الله قد علمتَ أن والدي استشهد يوم أحد...» الحديث.

ففي هذا الحديث أيضا وصفُ الصحابي لوالده عبد الله الأنصاري بكونه شهيدا، وفيه إقرار النبي ﷺ لذلك. فهي سنة تقريرية كذلك.

٣- ما شاع عند الصحابة فَمَن بعدهم من تسمية مَن قتلوا في سبيل دينهم بالشهداء، ومنهم سمية أم عمار رضي الله عنهما، التي توصف دائما بأنها أول شهداء الإسلام. ففي مصنف ابن أبي شيبة «عن مجاهد قال: أول شهيد استشهد في الإسلام أم عمار، طعنها أبو جهل بحربة في قُبُلها».

وفي مصنف ابن أبي شيبة أيضا «عن سعد بن عبيد القارئ يومَ القادسية: إنا لاقو العدوِّ غدا إن شاء الله، وإنا مستشهَدون، فلا تغسلوا عنا دما ولا نكفن إلا في ثوب كان علينا».

ومن هنا قال الحافظ ابن حجر: «أطبق السلف على تسمية المقتولين في بدر وأحد وغيرهما شهداء». ومعلوم أن هؤلاء الشهداء معروفون بأعيانهم، ومذكورون بأسمائهم.

٤- من المعلوم أن للشهداء القتلى أحكاما خاصة في تغسيلهم وتكفينهم والصلاة عليهم، وتفاصيل ذلك مبينة في كتب الحديث والفقه... ومراعاة هذه الخصوصيات تتوقف ضرورة على إعطاء صفة شهيد لهذا الميت أو ذاك.

فكل هذه الأدلة تفيدنا أن إطلاق وصف الشهيد على أشخاص معينين جائز في مواضعه، وقد يكون متعينا، وأنه قد جرى العمل به من أيام رسول الله ﷺ وصحابته الكرام ﷺ.

وأما الآثار التي يتعلق بها المعترضون، فالمقصود بها التنبيه على أن هناك حالات

يكون باطن أصحابها على خلاف ظاهرهم، فلا ينبغي الجزم على ما هو غيب عند الله. وإنها نحن نحكم بالظواهر والله يتولى السرائر .

فالحكم بأن فلانا شهيد، أو بأن هؤلاء شهداء، إنما هو من باب حسن الظن والبناءِ على ظاهر الأمور، فهو جائز لا إشكال فيه. وأما الاسترسال فيه بلا ضابط، والجزمُ بذلك رجما بالغيب، فهذا لا يصح ولا ينبغي. وفي هذا جاء ما جاء عن عمر ﷺ، وعليه يحمل كلام الإمام البخاري. ولذلك قال الحافظ ابن حجر في الفتح «قوله (أي البخاري): باب لا يقال فلان شهيد؛ أي على سبيل القطع بذلك إلا إن كان بالوحي ... وإن كان مع ذلك يعطَى حكمَ الشهداء في الأحكام الظاهرة» .

وفي حاشية السندى على صحيح البخاري: «قوله: (باب لا يقول فلان شهيد) أي: بالنظر إلى أحوال الآخرة، وأما بالنظر إلى أحكام الدنيا فلا بأس» .

ومعلوم أن تحسين الظن بظواهر الناس وتركَ سرائرهم لربهم، أصل مكين ومسلك أمين. وفي مستدرك الحاكم عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « **إذا رأيتم الرجل يلزم المسجد فلا تَحَرَّجوا أن تشهدوا أنه مؤمن ؛ فإن الله يقول:** ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة:١٨] .

والواقع أن من يعمر المسجد قد يكون مؤمنا وقد لا يكون. فالمسجد يعتاده المؤمنون وهو الغالب والظاهر، وقد يعتاده منافقون، وقد يعتاده جواسيس من اليهود والنصارى والملحدين... وحتى المسجد الحرام قد يدخله بعض هؤلاء لأغراضهم المختلفة .ولكن هذا كله لا يمنعنا من وصف كافة رواد المساجد بالمؤمنين والشهادةِ لهم بالإيمان. لكننا لا نقطع لهم بذلك. فهكذا أمر الشهادة والشهداء...

*****

وجوب عزل الرئيس المصري ومحاكمته

وجوب عزل الرئيس
المصري ومحاكمته

لقد أصبح من الثابت الواضح أن الرئيس المصري حسنى مبارك قد أصبح غارقاً في عدد من الجرائم والمظالم التي تجعله عزله وإبعاده عن الحكم واجبًا فوريًا لا شك فيه . ومن ذلك :

١ - أنه يحكم بلده وشعبه منذ ثلاثين عاماً ، بواسطة انتخابات مزورة باطلة ، كما يعرف ذلك ويشهد به الخاص والعام والقريب والبعيد .

٢- أنه يتحكم في رقاب ما يقرب من مائة مليون مصري ، ويقهرهم ويذلهم ، بواسطة أجهزة عسكرية بوليسية وعصابات إجرامية باتت معروفة في الداخل والخارج .

٣- أنه يتزعم حزبًا يتشكل في غالبه ورؤوسه من المترفين ومن الفاسدين المفسدين ، الذين نهبوا خيرات البلاد بشتى وسائل التسلط والتحكم ، بما في ذلك استعمال أجهزتهم ومؤسساتهم المزورة .

٤- أنه منع خيرة أبناء مصر وبناتها من حقهم في المشاركة السياسية في تدبير شؤون بلدهم وتطويره والنهوض به ، بل أقصاهم وسجنهم وعذبهم وأرهبهم على مدى ثلاثين عامًا .

٥- أن شره امتد إلى خارج مصر ؛ فهو أقوى حليف ونصير للعدو الصهيوني في العالم الإسلامي . ويكفينا من شره محاصرته وتجويعه لمليون ونصف مليون فلسطيني في قطاع غزة ، وتعاونه الأمني والسياسي مع الكيان الصهيوني ، وإمداده له بالغاز المصري ، بسعر تفضيلي رمزي .

٦- إصداره الأوامر والتوجيهات ــ في الأيام الأخيرة ـ لأجهزته البوليسية

وعصاباته الإجرامية للتنكيل بالشعب المصري الذي خرج - في سلم وهدوء وانتظام - لينكر المنكر ويحتج على السياسات الفاسدة والمؤسسات المزورة، وعلى حالة الطوارئ المفروضة عليه لثلاثة عقود. وهكذا قامت أجهزة حسني مبارك وأعوانه المأجورون بمواجهة المحتجين المسالمين بالقتل والترهيب والاختطاف والحرق والسلب والنهب. وكل هذا وغيره سجلته وتناقلته وسائل الإعلام عبر العالم، بالصوت والصورة والشهادات الميدانية المتواترة.

لأجل هذا وغيره:

* فإن من حق المصريين، بل من واجبهم، العمل على عزل هذا الطاغية الفرعوني وإزاحة البلاد والعباد من حكمه ومن شروره ومظالمه هو ومن معه.

ومن الواجب مساندة كل المبادرات الرامية إلى ذلك، بجميع الوسائل المشروعة الممكنة.

* ومن حق المصريين ومن واجبهم محاسبة هذا الرئيس وأعوانه وشركائه، ومحاكمتهم ومعاقبتهم بالحق والعدل، واسترداد ما سلبوه من حقوق الأمة المادية والمعنوية.

* وإن الشعب المصري الذي تحمل وعانى من ويلات الطاغية وحزبه وعصاباته ثلاثين عامًا، لن يعجزه أن يصبر ويرابط ويجاهد سلميًا لبضعة أيام أو أسابيع، ليستعيد بعدها حريته واستقلاله وكرامته ومكانته.

﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال].

د. أحمد الريسوني
رئيس لجنة رابطة علماء أهل السنة
٢ من ربيع الأول ١٤٣٢هـ
٥ من فبراير ٢٠١١م

أدعو الملك محمد السادس
للدخول في عهد الملكية الثاني

أدعو الملك محمد السادس
للدخول في عهد الملكية الثاني

قال الأستاذ أحمد الريسوني: إن المغرب محتاج إلى الدخول في «عهد الملكية الثانية»، و «ثورة الملك والشعب» أخرى يقودها الملك محمد السادس. ودعا في حوار أجرته معه جريدة أخبار اليوم المغربية، الأنظمة إلى الإنصات إلى إرادة الشعوب وطلبات الشعوب، وإلى المخلصين المتجردين من أبناء هذه الشعوب.

فيما يلي نص الحوار:

كيف عشتم حدث سقوط كل من زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر؟

طبعا تابعت ذلك وعشته وتفاعلت معه بكل اهتمام، وأيضا بكل تفاؤل لمستقبل البلدين الشقيقين ولمستقبل الأمة العربية، وسعدت بتحررهما من الطغيان والتسلط والقهر، وخاصة مصر بما لها من وزن ومكانة وتأثير عربي وإسلامي وعالمي.

ما هو رأيك في الحركات الاحتجاجية التي تنتعش الآن بعدد من الدول العربية كاليمن والبحرين والأردن وغيرها؟

هذه الحركات كما يجمع الجميع هي إفراز طبيعي وتحرك شبابي وشعبي عفوي. وهي تطور إيجابي وعظيم لم تشهد أمتنا له مثيلا منذ الحركات الاستقلالية التحريرية.

ولذلك لم يستطع أحد أن يعلن صراحة أنه ضدها وضد مطالبها، وقد ظل حتى ابن علي وحكومته، ومبارك وحكومته يعلنون التسليم والترحيب بمشروعية مطالبها ودوافعها. وسمعنا الإقرار بمشروعية المطالب الشعبية والشبابية في

البحرين والمغرب واليمن والأردن. ولكن للأسف في جميع الحالات يلجأ المسؤولون إلى محاولات التفاف وتهرب ومماطلة وإجهاض، ثم تأتي استجاباتهم مقسطة ومتأخرة ومتلكئة وغامضة، مما يفقدها فاعليتها بل يفقدها مصداقيتها، فتضيع الفرصة على الحكام ويفوتهم القطار ويتغير المسار.

ما هو موقفكم من حركة ٢٠ فبراير التي قادت أزيد من ٥٣ مظاهرة في المغرب؟

جميع الإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية التي اطلعتُ عليها ضمن مطالب وشعارات ٢٠ فبراير، أنا مؤيد لها وأدعو إلى ضرورة التعجيل بها دون مماطلة أو التفاف.

وقد كانت التظاهرات في أصلها وفي مجملها سلمية هادئة متحضرة، وهذا أيضا من دواعي تأييدي لها.

لو كنت وقتها في المغرب، هل كنت ستشارك في مسيرات هذه الحركة الشبابية؟

أنا الآن بعيد عن الميدان المغربي، ولكن لو كنت حاضرا واطلعت بشكل مباشر على مجريات الأمور، وحصل لي الاطمئنان إلى سلمية المسيرات كما تمت بالفعل، لكنتُ حتما شاركت فيها.

ما هي قراءتك لموقف حزب العدالة والتنمية الذي اختارت قيادته عدم المشاركة في تظاهرات ٢٠ فبراير؟

أنا مبدئيا مع المشاركة في مسيرات ٢٠ فبراير، ولا أجدني موافقا على قرار مقاطعتها، ولكني لا أعتبر هذا اليوم بدايةَ التاريخ ولا نهايتَه. وحزب العدالة والتنمية لا يحتاج إلى إجراء اختبارات لنضاليته وتضحياته في سبيل الإصلاح ومقاومة الفساد.

ولذلك فأنا أحترم اجتهاد عدم المشاركة وأحسن الظن به ولو أني لست متفقا

معه، وأظنه جاء لمجرد اعتبارات ظرفية وتنظيمية، وليست مبدئية.

ما هو رأيكم في موقف عدد من القياديين في العدالة والتنمية الذين خرجوا عن قرار الحزب بهذا الشأن وانضموا إلى المسيرة؟

أنا دائما أدافع عن الحرية باعتبارها فطرة الله التي فطر الناس عليها، وهي منحة نفيسة خص الله بها بني آدم وميزهم بها على سائر المخلوقات.

ولذلك فمن حق من رغب في المشاركة في حركة ٢٠ فبراير وغيرها أن يفعل ذلك. وأنا ضد أن تقوم الأحزاب والتنظيمات بتكبيل حرية المبادرة المسؤولة لأعضائها، وأن تجعلهم لا يتحركون إلا بقرار منها، فمتى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟ ثم لا ننس أننا حين ننتمي إلى حزب أو حركة، فنحن - قبل ذلك - منتمون إلى وطن وإلى شعب وإلى أمة ودين.

فانتماؤنا الحزبي لا يسقط الحقوق والواجبات التي تقتضيها انتماءاتنا الأخرى، لا سيما إذا كانت أسمى وأسبق.

والذي أعلمه هو أن الحزب قرر عدم المشاركة باسمه وهيئته، ولكنه لم يقرر منع أعضائه من المشاركة. ولو فرضنا أنه قرر ذلك هذه المرة أو في مرة أخرى، فأنا لا أقبل هذا الحجر على العباد.

فلكل أن يبادر ويمارس حريته ويصونها، والمحاسبة تكون على الإساءة والإضرار ومخالفة المبادئ والالتزامات المعتمدة.

كيف تقرؤون تضارب مواقف حركة التوحيد والإصلاح بشأن التضامن مع الحركات الاحتجاجية، حيث دعت إلى التظاهر من أجل مساندة الثورة الليبية في الوقت الذي دعت فيه إلى مقاطعة مسيرات ٢٠ فبراير بالمغرب؟

الذي أعرفه - وأنا بعيد ومعلوماتي ناقصة - هو أن حركة التوحيد والإصلاح قررت شيئا واحدا هو عدم المشاركة الرسمية في التظاهرات، لكنها لم تدعُ أبدا إلى مقاطعتها، ثم قرأت بيانا للمكتب التنفيذي للحركة فيه تأييد صريح وقوي لمطالب حركة ٢٠ فبراير، وتثمين لها وإشادة بسلميتها.

وهذا موقف إيجابي جيد، وأما من الناحية الشكلية والتنظيمية والتنفيذية فلا يمكننا أن نصب الناس جميعا في قالب واحد ونحشرهم في يوم واحد وفي ساحة واحدة.

كيف استقبلتم قرار الإفراج عن عضو الأمانة العام لحزب العدالة والتنمية جامع المعتصم؟

طبعا استقبلته بسرور وارتياح، وأهنئ الأخ جامع المعتصم على صموده أولا، وعلى سراحه وحريته ثانيا.

بعض الأطراف، قالت : إن الإفراج عن المعتصم هدية مسمومة لحزب العدالة والتنمية أو أنها صفقة معينة. ما هو تعليقكم؟

أما حكاية الصفقة فلا تخطر لي على بال ولا مكان لها عندي.

وأما الهدية المسمومة وما شابه ذلك فهذا وارد لا أستبعده، فكيدُ السياسيين عظيم. وعلى كل حال فالأخ المعتصم جدير بحريته وبراءته، وسيعلم الذين ظلموه وظلموا غيره من الأبرياء أي منقلب ينقلبون.

تنامى الحديث في الوقت الراهن عن ضرورة تفعيل مطلب الملكية البرلمانية. من الناحية الدينية، هل الملكية البرلمانية متوافقة مع الدين؟

من الناحية الشرعية كل ما يحقق التقدم والعدل والمصلحة، فهو مطلوب ومرحب به.

وليس في الإسلام نمط تنفيذي معين لنظام الحكم وإدارة دفته. والملكية البرلمانية

تجربة ناجحة إلى حد كبير، وقد سمحت بتطوير الملكيات نفسها وجعلتها قابلة للاستمرار وطول العمر، كما سمحت بتطور دولها ومجتمعاتها. فهي إحدى الصيغ الممكنة والجيدة للإصلاح والتطور في المغرب وغيره من الأنظمة الملكية.

في ظل انتعاش مطالب الإصلاح، هل تعتقدون أن إمارة المؤمنين يجب أن تبقى من صلاحيات المؤسسة الملكية؟

في تاريخ الإسلام وأقطاره المختلفة لُقب رئيس الدولة بألقاب عدة، من بينها لقب أمير المؤمنين، وأمير المسلمين... فكل رئيس دولة تتكون من المؤمنين فهو عمليا أمير المؤمنين في تلك الدولة وذلك البلد، سواء حمل هذا اللقب بصفة رسمية أو لم يحمله.

وفي المغرب الملك هو أمير المؤمنين المغاربة. وأما الصلاحيات التفصيلية الدينية والدنيوية للملك أمير المؤمنين، فمسألة تنظيمية تخضع للشورى والتعاقد السياسي والتدبير الزمني المتطور والملائم لكل زمان ومكان، وليس لها نمط ثابت أو نموذج معين في الدين.

في نظركم، من يحمي الدين، المجتمع أم الدولة؟

ومن يحمي الأمن، الدولة أم المجتمع؟ ومن يحقق التنمية، الدولة أم المجتمع؟ طبعا الجميع. ولكن دائما يبقى المجتمع هو الأهم والأدوم، وهو الأصل والمنبع. والدولة فرع من فروع المجتمع وأداة من أدواته.

طرح بعض المثقفين السعوديين في الآونة الأخيرة النقاش حول موضوع الملكية الدستورية، ما هو تصوركم لهذا المطلب؟

أنا دائما أركز على المقاصد وهي اختصاصي، أما الوسائل والمسالك فمتعددة ومتطورة. والمقاصد هي: الخروج من الاستبداد بتوزيع الصلاحيات وتعدد السلطات، وهي تولية المناصب على أساس الكفاءات والمؤهلات. وهي قيام قضاء

نزيه وفعال ومستقل. وهي إقرار وتفعيل مبدأ محاسبة الحكام على جميع المستويات. وهي إقرار وتفعيل آلية دستورية لعزل الحاكم وتغييره إذا لزم الأمر.

وهي وضع حد للتصرف الشخصي والعائلي غير القانوني في الأموال والثروات...

ولا شك أن جمود الأنظمة وجمود وسائلها ونظمها وأنماطها خطر عليها هي نفسها، وضرر على المجتمع وتقدمه. ويجب باستمرار النظر والإنصات إلى إرادة الشعوب وطلبات الشعوب، وإلى المخلصين المتجردين من أبناء هذه الشعوب، وكفانا استماعا واتباعا للمنافقين والطفيليين المتملقين.

إذا كان هذا هو ما تتضمنه وما ستجلبه الملكية الدستورية أو الملكية البرلمانية، فهي إذاً من أوجب الواجبات الشرعية. وعلى كل حال فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء.

ما هي رسالتكم إلى كل من الملك والماجيدي والهمة والسلطة؟

في بداية عهد محمد السادس كتبت مقالا صغيرا في جريدة التجديد بعنوان «نحو ثورة ثانية للملك والشعب». وقلت فيه: إن «ثورة الملك والشعب» الأولى قادها الملك محمد الخامس، و«ثورة الملك والشعب» الثانية يجب أن يقودها الملك محمد السادس. واليوم أعيد ذلك بصيغة جديدة أوجهها إلى ملك البلاد وفقه الله لكل خير، وهي أننا بحاجة ماسة إلى الدخول في «عهد الملكية الثانية»، بعد «عهد الملكية الأولى»، ملكية الحسن الثاني وأوفقير وبنهيمة والدليمي واكديرة والبصري... وعهد «الملكية الثانية» هو بعينه عهد ٢٠ فبراير.

وأما الهمة والماجدي وأضرابهما فمن الواضح أن عقلياتهم تنتمي إلى عهد «الملكية الأولى» بل إلى أسوأ ما فيها، فهم لذلك لا يستطيعون التكيف مع متطلبات

«الملكية الثانية» ، بل هم من موانعها ومُعاكسيها.

ولكنهم إلى الآن مستمرون على عادتهم القديمة. ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يوسف] .

*****

تمخض الأسد فولد صفرًا

تمخض الأسد فولد صفرًا (١)

مخاض الرئيس بشار الأسد كان طويلا مملا؛ فمنذ أسبوع أخبرتنا مستشارته لُعَينة شعبان أن القرارات الإصلاحية التاريخية قد اتخذت، ومنها قانون الطوارئ الذي أَعلنت أنه سيرفع «بالسرعة الكلية»؟!. ثم بدأ التبشير بخطاب قريب للرئيس الأسد سيعلن فيه الخطوات الإصلاحية الفعلية. وأعلن التلفزيون الرسمي السوري أن كلمة الرئيس ستبث بعد قليل. وانتظر الناس أمام الشاشات ولم يأت هذا الخطاب لا بعد قليل ولا بعد كثير. ولما كثرت التكهنات والتساؤلات عاد الحديث عن خطاب قريب للرئيس، ثم قيل : إنه سيكون في غضون يومين، وأعلن نائبه فاروق الشرع، أن الخطاب سيرضي الجميع بما سيحمله من قرارات وإصلاحات...

وجاء الخطاب أخيرا، جاء ليسبق يوم الجمعة، وما أدراك ما يوم الجمعة.

جاء الخطاب عبارة عن مسرحية ثقيلة متخلفة تنتمي إلى عصر كدنا ننساه.

وعلى مدى ساعة تقريبا كان الرئيس يثرثر ويضحك، ثم يثرثر ويضحك، وهكذا من بداية الخطاب إلى نهايته، مما ذكرني بالمثل العربي القائل: الضحك بدون سبب من قلة الأدب. ولكن كثرة الضحك لم تخفِ التوتر المخيم على ملامح الرئيس وكلامه المضطرب.

ولكي لا يبقى الأسد وحده يثرثر ويضحك جمعوا له قطيعا كبيرا، يصفقون ويهتفون، وأحيانا يرددون مقاطع غزلية شعرية أو نثرية موجهة لأسد الغابة.

---

(١) مقال للدكتور/ أحمد الريسوني بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠١١م.

الرئيس السوري - كأسلافه: التونسي والمصري والليبي واليمني - لم يفُته أن يتحدث عن المؤامرة الخارجية ضد بلاده... ولم يفته كذلك - مثلهم تماما - أن يتهم القنوات التلفزيونية بالتحريف والتحريض... إلا أنه أضاف شيئا جديدا استفاده من التجارب السابقة لزملائه، وهو تنبؤه بأن هناك من سيقولون عن خطابه: هذا لا يكفي. وهنا ضحكتُ أنا أيضا قائلا في نفسي: ما الذي قرره أو أعلنه أو أضافه هذا الخطاب حتى يقال عنه: إنه لا يكفي؟ فهو لم يقدم أي شيء ولم يأت بأي جديد.

فحتى المهزلة الدستورية الشهيرة التي ينفرد بها ما يسمى بالدستور السوري في مادته الثامنة لم يشر إليها بشار لا من قريب ولا بعيد، مع أن هذه المادة تعطي الحق لحزب البعث أن يمتلك ويستعبد سوريا وشعبها إلى الأبد. وهذا نصها: «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية» .

ولذلك أقول باختصار: لقد تمخض الأسد فولد صفرا.

*****

التعديلات الدستورية
بالمغرب ... وبعد؟

التعديلات الدستورية بالمغرب ... وبعد؟ (١)

التعديلات الدستورية لاحت ملامحها، وبدأت تتخلق بنودها وفقراتها.

أنا لست مع من يقولون: إنها مجرد وعود، ومجرد انحناء عابر أمام العاصفة وغبارها. بل أقول: إن الملامح المعلن عنها للتعديلات الدستورية، وكذا الجدية الواضحة في العمل على تحقيقها، سيسمحان بنقلة دستورية حقيقية، ولا سيما إذا صيغت التعديلات صياغة دقيقة واضحة، معبرة عن التطلعات الشعبية.

على كل حال، عما قريب سيعلن الدستور الجديد، وبعد ذلك سيجري الاستفتاء لإقراره وسيُعتمد.

وحسب الدستور المنتظر:

- سيتم تعزيز صلاحيات البرلمان. جيد.

- وسيكون عندنا وزير أول - أو حتى رئيس وزراء - من الحزب الأول في الانتخابات البرلمانية. جيد جدا.

- ستكون لنا حكومة منتخبة، أي منبثقة عن نتائج الانتخابات... ممتاز.

- ستصبح صلاحيات الحكومة ورئيسها أقوى وأوسع... رائع.

وبهذا سنذهب لنسجل أنفسنا في نادي الدول الديموقراطية الحقة، ولو كره الكارهون وأنكر المنكرون عظيم.

لكن مهلا ياأحباب الدستور... أفيقوا من أحلام الدستور.

---

(١) كتبت المقال ونشر في شهر مارس ٢٠١١ ، بعد الشروع في مراجعة الدستور المغربي ، وفق ما أعلنه الملك محمد السادس يوم ٩/ ٣/ ٢٠١١م.

أين ذهبت الوزارة العتيدة؛ قلعة الاستبداد، وصانعة الفساد، سليلة التعسف، وحارسة التخلف؟

هل تظنون أنهم سينامون أو يستسلمون أو يتوبون؟

وزارة الداخلية على أهبة دائمة ويقظة تامة، وهي دائمة الابتكار والتطوير لوسائلها وأدواتها وأساليبها وتخصصها في إفساد الانتخابات والتحكم في نتائجها.

وكالعادة ستتم هذه العملية قبل أيام الانتخابات وأثناءها وبعدها. وستجيش الوزارة العظمى لذلك أجهزتها وأحزابها ودهاقنتها.

بداية ذلك أن السادة: وزير الداخلية وكاتب الدولة والكاتب العام والمدير العام والمدير الخاص... بالإضافة إلى الناطق الرسمي وغير الرسمي ... كلهم سيشرعون - بعد إقرار الدستور الجديد - في تبشيرنا وتشويقنا واستدراجنا إلى «انتخابات ديموقراطية حرة ونزيهة وشفافة»، مع تقديم الأَيمان المغلظة على أنها ستكون هي الأولى من نوعها في المغرب وأفريقيا والعالم العربي...

سيرددون ذلك ويؤكدونه - كالعادة - ليل نهار، حتى يقول الناس أو بعضهم: لعل وعسى ... لعل حليمة تقلع عن عادتها القديمة، وعسى أن يكون الكذاب صادقا هذه المرة!

ستجري الانتخابات بين يدي الداخلية، وستفعل فيها فِعالها، ولو ببعض التطوير في الأساليب، وستُخرج لنا الحزب الأول، ومنه سيخرج علينا الوزير الأول، والحكومة المنتخبة، والبقية معروفة... وعلى الدستور الجديد السلام.

*****

قبل عقد ونصف شاركت لأول مرة بالتصويت في الانتخابات ، قائلًا مع نفسي : لعل وعسى ... ولكنها كانت هي المرة الأخيرة إلى الآن .

في المرة المقبلة إذا أحياني الله تعالى ، أنوي المشاركة للمرة الثانية في الانتخابات ، من باب التفاؤل والتحية للدستور الجديد ، لكن بشرط أن ترفع الداخلية يدها عن الانتخابات . أما مع الداخلية فلا أستطيع التفاؤل ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين .

*****

سوريا من حالة الطوارئ
إلى حالة حرب ضد الشعب

سوريا من حالة الطوارئ[(١)] إلى حالة حرب ضد الشعب

ها قد مضت ثلاثة أسابيع منذ أعلنت مسؤولة كبيرة في هرم النظام السوري أن حالة الطوارئ القائمة في البلاد منذ نحو نصف قرن، سترفع بـ«السرعة الكلية»؟!، وأن الأوامر قد صدرت بوضع حد للاعتقالات العشوائية... وظن الناس أن هذه «السرعة الكلية» ستكون شبيهة بالسرعة التي جعلت حزب البعث السوري يغير بها «الدستور» في بضع ساعات بعد وفاة الرئيس السابق حافظ الأسد، لكي يُمَكَّن الولد بشار بن حافظ من خلافة أبيه - فورا - في رئاسة الدولة والحكومة والحزب والشعب والجيش...

إلا أنه، وبدل رفع حالة الطوارئ بالسرعة الموعودة وتمتيعِ الشعب السوري من حقه في التنفس والتنهد والنطق والتجوال والنوم بأمان، بدل ذلك دخلت سوريا في المسلسل التقليدي للحكام العرب: الرئيس يلقي خطابه الأول ويتهم الداخل والخارج والقريب والبعيد... وكالعادة دون تسمية أي جهة داخلية أو خارجية، والرئيس يعلن الكشف عن وجود مؤامرة ومتآمرين. الرئيس يهدد ويرحب بالمعركة ضد المحتجين والمتظاهرين، أي ضد شعبه. ثم يبدأ الحديث عن وجود عصابات مسلحة وقناصة مِن على أسطح المنازل... والبقية معروفة، ما أعلن عنه وما سيعلن قريبا. وأصبحت أيام سوريا: يوما لتقديم الشهداء، ويوما لتشييع الشهداء.

وبعد ثلاثة أسابيع من القتل والاعتقالات العشوائية، أعلنت وزارة الداخلية السورية أمس السبت أنها لن تتساهل بعد اليوم مع المخربين والمتظاهرين

---

(١) مقال للدكتور/ أحمد الريسوني بتاريخ ١٠/ ٤/ ٢٠١١م.

والموتورين... وهو ما يعني أن كل ما سبق وما مضى من بطش وتنكيل كان متساهلا وكان يتم بواسطة الورود، واليوم سيدخلون مرحلة اللاتساهل!!

هكذا تكلم القذافي من قبل، فبعد أن قتلت كتائبه مئات الليبيين، خرج ليقول: نحن لم نطلق النار أبدا على المتظاهرين، ونحن لم نستعمل القوة بعد!! هكذا تكلم القذافي، وهكذا قال ولده وسيفه. وهكذا قالت الداخلية السورية، والعياذ بالله.

والحقيقة أن هناك تشابهات كثيرة بين الأنظمة التسلطية في العالم العربي، ولكن هناك - بصفة خاصة - ما يشبه التوأمة بين النظامين الليبي والسوري، بحيث نستطيع أن نقول: سوريا على وزن ليبيا، وليبيا على وزن سوريا.

فكلا النظامين الليبي والسوري اختطف الحكم والدولة بانقلاب عسكري قوامه مجموعة ضباط، وقع الانقلاب الأول سنة ١٩٦٩، ثم تبعه الانقلاب الثاني سنة ١٩٧٠.

وكلاهما سار على نهج التوريث الثوري للأبناء والأقارب والعقارب، فحافظ الأسد ورَّث الدولة لولده بشار ولعائلته الصغيرة والكبيرة، والقذافي قرر التوريث لأبنائه وعشيرته، وشرع فيه وسار في تنفيذه ، قبل أن يدركه الغرق، قولوا آمين.

وكلا النظامين منغلق مظلم، مستعبِدٌ للناس كاتم للأنفاس.

وكلا النظامين يعتبر نفسه صاحب تفويض إلهي وحق أبدي، في الحكم العائلي والفردي.

كنا نقرأ ونسمع عن الحكم الثيوقراطي، فكنا نظن أنه من خصائص بعض القياصرة والأكاسرة والأباطرة والفراعنة، الذين مضوا في الغابرين من الروم والفرس والأوروبيين وقدماء المصريين؛ فقد كان أولئك يعتقدون أن الآلهة خلقتهم خصيصا ليحكموا ويتحكموا، وأنهم لا يصلحون إلا للحكم ولا يصلح الحكم إلا لهم. كنا نظن أن ذلك النمط في الحكم قد مضى وانقضى، فجاء آل القذافي وآل الأسد وإخوانهم، فأعادوا شعوبهم ودولهم إلى ذلك كله، لكن هذه المرة باسم الثورية والتقدمية، والقومية والاشتراكية.

وها هو اليوم قد لاح الفرج وبزغ الفجر، جاءت الشهور الماضية، تتبعها الآتية، جاءت لتعلن أن الثيوقراطيين الجدد، هم أيضا قد حان أجلهم وحل موعدهم، ولم يبق لها إلا الرحيل، فليختاروا كيف يرحلون...

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٧٥﴾ [سورة النحل] .

*****

ليبيا وأبناؤها
في مواجهة القذافي وأبنائه

ليبيا وأبناؤها
في مواجهة القذافي وأبنائه

تتواصل منذ شهور ثورة الشعب الليبي الكريم ضد طاغيته المتسلط المجنون العقيد معمر القذافي.

ومع مرور الأيام تتضح الصورة وتتحدد طبيعة المعركة أكثر فأكثر.

فمن جهة: نجد ليبيا - شعبا وأرضا - تنسلخ وتتحرر يوما بعد يوم من براثن القذافي، وتنتفض في وجهه، وتعمل على تطهير البلاد من رجسه وأوثانه. وهكذا تتوالى المدن والقبائل، وقادة الجيش وجنوده وضباطه، والعلماء والمفكرون، والسفراء والدبلوماسيون، بل حتى كثير ممن كانوا يعتبرون من أصدقائه والمقربين إليه، كلهم يتبرؤون من القذافي وينخرطون في الثورة ضده. وليس هناك من شك أن كثيرين جدا من أبناء ليبيا إنما لم يعلنوا انخراطهم لحد الآن في هذه الثورة ضد تسلط القذافي بسبب ظروفهم وأماكنهم التي تجعلهم تحت جحيم الحاكم المجنون، ولكنهم يتهيؤون ليومهم ولحظتهم، ولكل أجل كتاب.

في الجهة الأخرى المعادية للشعب الليبي، المحاربة لثورته والمعاكسة لإرادته، نجد أنه لم يبق إلا القذافي وأبناؤه، على اختلاف أصنافهم.

أما القذافي فغني عن التعريف؛ وحسبه أنه أقدم حاكم على وجه الأرض، يعرفه الأولون منا والآخِرون. وهو أيضا معروف بكونه أقبح حاكم على وجه الأرض؛ فجميع الحكام الأشرار في هذه الدنيا نستطيع أن نجد لهم شيئا من الحسنات وبعض المنجزات، إلا هذا الرجل، الذي لم يكن هو وأبناؤه سوى جائحةٍ أصابت بلده وشعبه وامتدت فيهم اثنين وأربعين عاما.

وأما أبناؤه الواقفون معه فهم على ثلاثة أصناف:

١- أبناؤه من النسب؛ كسيف الإسلام، والساعدي، ومعتصم، وهنيبعل، وعائشة، وخميس، وسيف العرب، وهلم جرا. وهؤلاء هم الشركاء الحقيقيون والورثة الوحيدون لمملكة القذافي وثرواتها ومكاسبها. ولذلك فهم الآن يقودون كتائب القتل وفيالق الموت في عدد من المدن والمناطق الليبية، وخاصة منها العاصمة ومحيطها، دفاعا عن حوزتهم وغنيمتهم «العظمى»، ولكنهم في الوقت نفسه يتخذون ويُعدون الترتيبات المالية والأمنية اللازمة للقفز من سفينة القذافي في اللحظة الأخيرة.

٢- أبناؤه من الرضاعة. وهم الذين لم يرضعوا لبنا ولم يذوقوا طعاما ولا شرابا سوى ما جاءهم من يد القذافي. وهو يتصورون أنهم بدون رضاع من القذافي سيجوعون حتما وسيموتون فورا، فهم يدافعون عما يرونه منبع رضاعهم ومصدر حياتهم.

٣- الصنف الثالث من أبناء القذافي هم أبناؤه بالتبني، وهم الذين يسميهم الليبيون بالمرتزقة الأجانب. لقد اكتشفنا في الثورة المصرية «بلطجية النظام»، لكن بلطجية النظام المصري كانوا من أبناء البلد، وفيهم بقية ضمير وإيمان وخلق. أما بلطجية القذافي فهم ظلمات بعضها فوق بعض.

هذه هي المعركة الدائرة الآن في بلد المجاهد عمر المختار، وهؤلاء أطرافها.

فهي معركة بين شعب يدافع عن حقوقه وأرضه، وعن حريته وكرامته في مواجهة رجل متسلط مغرور، مع أولاده وعصاباته.

وليس في التاريخ معركة من هذا النوع إلا ونتيجتها معروفة لا تتخلف، وهي النتيجة التي صاغها الشاعر الملهم أبو القاسم الشابي في قصيدته التي مطلعها: «**إذا**

الشعب يوما أراد الحياة » .

ومما يجدر التنصيص عليه والتصريح به بكامل الوضوح: أن القذافي وأبناءه اليوم هم الفئة الباغية المتمردة الخارجة عن الجماعة، وأن الشعب هو صاحب الشرعية وهو(الجماعة) التي يجب الدخول في أحضانها والاعتصام بها.

*****

أنا حرٌّ.. فأنا إنسان

أنا حرٌ .. فأنا إنسان[(١)]

منذ ما سمي بالاستقلال وشعوبنا العربية تعيش على كثير من الآمال والوعود والشعارات، التي تتلقاها من لدن حكامها وحكوماتها المتعاقبة، ولكن تلك الآمال والوعود والشعارات لم تزدها الأيام إلا بعدا وتلاشيا وتبخرا، وفي انتظار ذلك ظلت الشعوب العربية ترزح وتئن تحت وطأة ثقيلة للفساد والاستبداد والتزييف. طال الانتظار والترجي والتحسر، وتوالت الخيبات وتراكمت، حتى وصلت حد اليأس والانفجار.

ومنذ خمسة أشهر تتوالى حركة التذمر والاحتجاج والتغيير في العالم العربي كله، وإن اختلفت أساليبها ومظاهرها ووتيرتها. امتلأت الشوارع والساحات العربية بشعارات: الحرية، والكرامة، وإسقاط الفساد، وإسقاط الاستبداد، وإسقاط النظام، وإسقاط أمن الدولة، وجمعة الصمود، وجمعة التحدي، وجمعة الرحيل، وجمعة الزحف... ولكن الكلمة الأم والأساس لكل هذه الشعارات هي بدون شك: (الشعب يريد...).

نعم لقد أصبح الشعب يريد، وأصبح يعبر عما يريد، وأصبح يحقق ما يريد، ويفرض ما يريد. منذ عقود وعقود وأصحابنا الحاكمون يريدون ويفعلون ما يريدون، ويفرضون علينا ما يريدون، ويتجاهلون شعوبهم فيما تريد ويفعلون ضد ما تريد. ولكننا اليوم دخلنا في عهد: الشعب يريد... أو بالأحرى دخلنا في مرحلة تدافع الإرادات وتعارك الإرادات: فالشعب يريد... والنظام يريد...

الحرية أولا :

قبل قليل كنت أسمع الأخبار، وخاصة منها ما يجري في سوريا هذه الأيام.

---

(١) مقال أ.د/ أحمد الريسوني في ١١/ ٥/ ٢٠١١م.

وسأل المذيعُ التلفزيوني أحدَ الشهود الميدانيين من مدينة حمص: ماذا يريد المتظاهرون عندكم؟ أجاب: «الناس بَدها حرية، الناس بَدها تحكي».

نعم في البدء لا بد من الحرية، ولا بد من حرية الحكي، أي حرية الكلام والتعبير عما في النفس.

فأيًّا كانت الإصلاحات المطلوب تحقيقها ، وأيا كانت المفاسد المطلوب إسقاطها، فالحرية هي البداية ، وهي المدخل، وهي الضمانة.

فلأجل إنجاز أي إصلاح أو تغيير نحتاج أولاً إلى أن نفكر بطلاقة، وأن نتكلم بأمان، وأن نقترح بوضوح، ونتناقش بصراحة. وهذا كله يتوقف على الحرية ومناخ الحرية.

ولأجل محاربة الفساد، نحتاج أن نقول أولا: هناك فساد وهذا فساد، وأن نقول: إن هذا منكر. نحتاج أن نصف الفساد ونكشف خباياه وآثاره، نحتاج أن نسمي القائمين به والحامين له. نحتاج إلى كشف الوقائع والفظائع.

نحتاج أن نقول: هذا فاسد وذاك ظالم وفلان مجرم والآخر خائن... وفي الحديث الشريف عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا رأيتَ أمتي تهاب فلا تقول للظالم يا ظالم، فقد تُوُدِّع منهم**».

فلذلك كانت الحرية أولا، وفي البدء كانت الكلمة.

والحرية من خصائص الإنسان والإنسانية؛ ولذلك فالإنسان يفقد من إنسانيته بقدر يفقد من حريته وبقدر ما يفرط فيها ويرتضي العيش بدونها.

من قبل كنت أتضايق حين أجد فقهاءنا الأقدمين يعُدُّون العبيد والإماء من صنف الأمتعة والممتلكات، ولكني اليوم أصبحت أوافقهم وأتفهم نظرتهم، على أساس أن من فقَدَ حريته فقَدَ إنسانيته وآدميته، وأصبح «شيئا» من الأشياء. وهذا

هو الواقع الذي نراه، وإن كنا نكرهه ولا نرضاه.

وعندما أراد سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام أن يكشف لقومه أن آلهتهم مجرد أصنام عاجزين قال لهم: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [الأنبياء] وقال يخاطب الأصنام نفسَها: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [الصافات] ، فظهر أن الذين لا ينطقون إنما هم أصنام.

فمن لا يستطيع أو لا يريد أن ينطق ولا يملك أن يتكلم ويعبر، ولا يستطيع أن يقول لأهل المنكر والفساد والظلم: كفوا، اخسؤوا، ارحلوا، فهو عبد فاقد لحريته، فهو فاقد لإنسانيته الحقيقية. والمعتقل الحقيقي هو من اعتُقل لسانه عن قول الحق، ولو كان يغدو ويروح هنا وهناك. والحر الحقيقي هو من يقول كلمة الحق، ولو كان محبوسا بين الجدران قابعا وراء القضبان.

*****

تعليق الدكتور أحمد الريسوني
على تسرييات الدستور الجديد

تعليق الدكتور أحمد الريسوني
على تسريبات الدستور الجديد

يرى الدكتور أحمد الريسوني أن التعليق على أي مقتضى من مقتضيات مشروع الدستور الجديد بناء على المعطيات التي جرى تداولها مشروط بصحة هذه الأخبار، واعتبر الريسوني أن هذه الطريقة في تمرير الدستور، تدل على أن احترام الشعب ورأيِه وإرادتِه ما زال غائبا وبعيدا، وما زال مصير الشعب ومصالحه العليا لعبة بيد بعض العناصر النخبوية، وتعليقا على بعض المقتضيات التي تم تسريبها بخصوص قضايا الهوية والمرجعية اعتبر الريسوني حذف صيغة «المملكة المغربية دولة إسلامية» واستبدالها بصيغة «المغرب بلد مسلم» إعلانا من قبل لجنة صياغة الدستور عن إلغاء الدولة القائمة على الإسلام منذ ١٤ قرنا وإيذانا بنشوء دولة جديدة بدون هوية ، وأوضح فقيه المقاصد أن حذف إسلامية الدولة يعتبر بمثابة «هجوم على الدولة نفسها وتجريدها من طابعها الذي بمقتضاه قامت وبمقتضاه استمرت» .

واعتبر الريسوني أن أوضح عبارة يمكن أن تقال تعليقا على هذه الصيغة الجديدة هو أن الدولة إن أقدمت على التنكر لإسلاميتها تكون اختارت التجرد من شرعيتها وبناء شرعية جديدة ، واعتبر أن تجريد الدستور من أي ضمانات تحمي اللغة العربية وتضمن احترامها في مقابل إحاطة اللغة الأمازيغية بجملة من المقتضيات التي تلزم الدولة بالعناية بها، يعني أن اللغة العربية ستصبح من الناحية الفعلية اللغة الثالثة بعد اللغة الفرنسية التي اعتبرها اللغة الفعلية الأولى واللغة الأمازيغية، واعتبر أن تجريد اللغة العربية من المقتضيات التي تحميها وتفعلها في الإدارة والحياة العامة يندرج في سياق إضعاف اللغة العربية وتعزيز الهيمنة اللغوية الأجنبية في المغرب وبخصوص موقفه من المعطيات التي تم تداولها بخصوص الصيغة التي اعتمدها مشروع الدستور الجديد حول حرية المعتقد، اعتبر الريسوني العدول عن الصيغة

الحالية في الدستور إلى صيغة احترام حرية المعتقد بما لا يتعارض مع القانون والنظام العام، من الأساليب المتدرجة التي تسير في اتجاه الاستجابة للضغوط الأجنبية.

وقال الريسوني «إن صيغة لا تتعارض مع القانون والنظام العام» صيغة عامة ومائعة تحتمل كل الوجوه ، ويمكن أن تفسر إيجابيا ويمكن أن تفسر سلبيا.

كنا نشتكي من تهميش اللغة العربية، ومِن جعلِ اللغة الفرنسية لغةً رسمية فعلية، أحب من أحب وكره من كره. والآن تأتي هذه المؤامرة الجديدة لتزيدها تهميشا وإقصاء، علما بأن المستفيد الفعلي الوحيد من إضعاف اللغة العربية وإقصائها، هو اللغة الفرنسية وأهلها المحليون والأصليون.

إن سحب الصفة الإسلامية عن الدولة المغربية هو بمثابة سحب لشرعيتها، مما يفرض عليها وعلى أصحاب هذا التعديل أن يؤسسوا لشرعية جديدة. إن حذف إسلامية الدولة يعتبر بمثابة هجوم على الدولة نفسها وتجريدها من طابعها الذي بمقتضاه قامت وبمقتضاه استمرت.

ليس عندي أي إشكال مع حرية المعتقد في حد ذاتها، بناء على قاعدة (لا إكراه في الدين) ، لكن استغلال الدستور للترويج لشعار حرية المعتقد، وفتح الباب للدسترة غير المباشرة للحق في الإلحاد والتنصير، سيحتم إعادة تفسير وإعادة موضعة «إمارة المؤمنين».

الطريقة التي تم اعتمادها في تمرير الدستور إذا لم تتم مراجعتها، تدل على أن احترام الشعب ورأيِه وإرادتِه ما زال غائبا وبعيدا، وما زال مصير الشعب ومصالحه العليا لعبة بيد بعض العناصر النخبوية، التي تفصل الأمور على مزاجها ومقاسها.

هناك اليوم نقاش حول الطريقة التي يتم بها عرض الدستور على الأحزاب السياسية، إذ تم عرض مقتضياته شفويا من غير إعطاء نسخة للأحزاب السياسية، كما تم التركيز على المقتضيات الديمقراطية وعدم الحديث عن المقتضيات الهوياتية

إلى أن تم تداولها؟

عندي ملاحظتان منهجيتان :

الأولى: هي أننا حتى الآن إنما نتعامل مع تسريبات اختيارية ، وليس مع النص الرسمي للدستور الجديد.

ولذلك فكل تعليق على هذه المواد المسربة مشروط بصحتها. وهذا أمر ستكشفه الأيام القليلة القادمة.

الملاحظة الثانية: هو أن هذه التسريبات، وهذه الطريقة في تمرير الدستور إذا لم تتم مراجعتها، تدل على أن احترام الشعب ورأيِه وإرادتِه ما زال غائبا وبعيدا، وما زال مصير الشعب ومصالحه العليا لعبة بيد بعض العناصر النخبوية، التي تفصل الأمور على مزاجها ومقاسها.

ولولا هذا لكان على الأقل يجب الكشف عن مشروع الدستور الـمُعَد، وعرضُه على الشعب لقراءته ودراسته ومناقشته على نطاق واسع، في مدة شهرين أو ثلاثة، ثم يؤخذ ذلك كله بعين الاعتبار، ويتم إجراء التعديلات بناء ما ظهر من إرادة الشعب وتوجهاته الحقيقية.

أما تدبير الأمور بليل، وتسريبها بالتقسيط والانتقاء، ثم مباغتة الشعب بدعوته إلى الاستفتاء، فبهذه الطريقة لن ننتج إلا دستورا لا شعبيا أي لا شرعيا ، مهما كانت الأرقام التي سيقع عليها اختيار وزارة الداخلية جرى الحديث في مسودة الدستور الجديد عن حذف صيغة حذف صيغة «المملكة المغربية دولة إسلامية» واستبدالها بصيغة «المغرب بلد مسلم» .

كيف تنظرون إلى هذه الصيغة الجديدة المقترحة؟ وما الدلالات التي تحملها؟ وما الآثار التي يمكن أن تترتب عنها؟

التعديل المتضمن لحذف عبارة «دولة إسلامية»، فهو ببساطة يلغي الدولة

المغربية التي نعرفها ونؤمن بها منذ قرون وقرون، بما في ذلك الدولة العلوية القائمة منذ أكثر من أربعة قرون على صفة «الإسلامية».

إنه تعديل يعلن عن ولادة دولة جديدة من نوع جديد، لا ندري ما لونها؟ وما هويتها؟ ومن أين ستستمد شرعيتها؟ إن سحب الصفة الإسلامية عن الدولة المغربية هو بمثابة سحب لشرعيتها، مما يفرض عليها وعلى أصحاب هذا التعديل أن يؤسسوا لشرعية جديدة.

إن حذف إسلامية الدولة يعتبر بمثابة هجوم على الدولة نفسها وتجريدها من طابعها الذي بمقتضاه قامت وبمقتضاه استمرت.

إن أوضح عبارة يمكن أن تقال تعليقا على هذه الصيغة الجديدة هو أن الدولة إن أقدمت على التنكر لإسلاميتها تكون اختارت التجرد من شرعيتها وبناء شرعية جديدة.

أما التنصيص على أن «المغرب بلد مسلم»، فهو مجرد تأكيد مقلوب ومقولب لكون الدولة قد تم إخراجها من الإسلام رسميا ودستوريا، ولم تبق إلا صلاة الجنازة في جمعة الاستفتاء.

من بين المقتضيات الجديدة التي تم التنصيص عليها في مشروع الدستور الجديد حسب ما تسرب أن اللغة العربية لم تحظ بالمقتضيات التي تضمن تفعيلها واحترامها كلغة للإدارة والحياة العامة، في حين تم التنصيص على رسمية اللغة الأمازيغية وعلى المقتضيات التي تلزم الدولة بالعناية بها واحترامها، هذا في الوقت الذي تم فيه التنصيص على مجلس وطني للغات والثقافة المغربية بقصد الاهتمام بكل اللهجات خاصة الدارجة. كيف تقرؤون هذا التحول في الوضع اللغوي في المغرب؟ وما الخلفيات التي يحملها هذا التحول؟

هذا لو صح يؤكد أن الاستخفاف بالشعب والتلاعب بثوابته وأركانِ وحدته أصبح بلا حدود، أو كما يقول المغاربة: بلا حيا بلا حشمة.

لقد كنا نشتكي من تهميش اللغة العربية، ومِن جعلِ اللغة الفرنسية لغةً رسمية فعلية، أحب من أحب وكره من كره.

والآن تأتي هذه المؤامرة الجديدة لتزيدها تهميشا وإقصاء، علما بأن المستفيد الفعلي الوحيد من إضعاف اللغة العربية وإقصائها، هو اللغة الفرنسية وأهلها المحليون والأصليون.

إن هذه المواقف العدائية المتطرفة إذا نفذت فعلا ستُدخل المغرب في متاهة غير مسبوقة، فاللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير. هذا دعاء الشعب المغربي قبل ثمانين عاما، نستحضره اليوم وندعو به. فما أشبه الليلة بالبارحة!

إن تجريد الدستور من أي ضمانات تحمي اللغة العربية وتضمن احترامها في مقابل إحاطة اللغة الأمازيغية بجملة من المقتضيات التي تلزم الدولة بالعناية بها، يعني أن اللغة العربية ستصبح من الناحية الفعلية اللغة الثالثة بعد اللغة الفرنسية التي تعتبر عمليا هي اللغة الفعلية الأولى ثم اللغة الأمازيغية، وهذا بلا شك يندرج في سياق إضعاف اللغة العربية وتعزيز الهيمنة اللغوية الأجنبية في المغرب.

نظر بعض الفاعلين والناشطين إلى حذف عبارة «المغرب العربي» واستبدالها بالمغرب الكبير على أساس أن ذلك يمثل محاولة للانتقاص من هذا العمق العربي الإسلامي للمغرب أو محاولة لاختزاله، وأن ذلك يمثل خدمة مجانية لسياسة التجزئة والإضعاف في الوقت الذي ينص فيه الدستور الحالي على أن المغرب يمثل جزءا لا يتجزأ من العالم العربي والإسلامي؟.

هذا ينسجم ويتكامل مع كل ما سبق: إسقاط الصفة الإسلامية عن الدولة، دحر اللغة العربية وتسليم مقعدها تماما للغة الفرنسية، مع التستر على ذلك باللهجات

المحلية، ثم إسقاط وصف «المغرب العربي» عن مجموعة من الدول والشعوب دفعة واحدة.

لا ننس أن المغرب عضو مؤسس في منظمة إقليمية اسمها « اتحاد المغرب العربي » .

وهو الذي احتضن «مؤتمر أحزاب المغرب العربي» الذي انعقد بطنجة سنة ١٩٥٨م . فوجود «المغرب العربي» ، بموازاة وتكامل مع «المشرق العربي» ، هي حقيقة تاريخية جغرافية سياسية، لا تتوقف على اعتراف الدستور المغربي.

وليس من حق الدستور المغربي وصانع الدستور المغربي، أن يغير أو يحجر صفة قائمة متفقا عليها، نشترك فيها مع أربع دول وأربعة شعوب أخرى. فأن يكون المغرب عضوا في هذه المجموعة أو لا يكون، وأن ينتمي إليها أو لا ينتمي، هذا شيء، وأما أن يحدد هو وحده صفتها، ويلغي صفتها، فهذا محض التطاول وتجاوز الاختصاص.

هذا اختصاص الباحثين والمؤرخين، وقبل ذلك هو اختيار الشعوب...

تسربت أنباء عن كون مسودة الدستور الجديد استبدلت عبارة الفصل السادس التي جاء فيها أن «والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية ، بعبارة الدولة تضمن حرية المعتقد بما لا يتعارض مع القانون والنظام العام» كيف تقرؤون هذه العبارة، وهل تؤشر على استجابة المغرب للضغوط الخراجية لا سيما وأن تقارير الحرية الأمريكية كانت كل سنة تؤكد على ضرورة تضمين الدستور قضية حرية المعتقد؟

أنا ليس عندي أي إشكال مع حرية المعتقد في حد ذاتها، بناء على قاعدة ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة:٢٥٦] ، وإن كنت أحب الهداية والإيمان للجميع. لكن استغلال الدستور للترويج لشعار حرية المعتقد، وفتح الباب للدسترة غير المباشرة

للحق في الإلحاد والتنصير، سيحتم إعادة تفسير وإعادة موضعة «إمارة المؤمنين». فالملك أمير للمؤمنين. فماذا لو نودي ذات يوم بأن غير المؤمنين أصبحوا يمثلون نسبة كبيرة أو يمثلون الأغلبية، وهم بالضرورة غير معنيين بصفة أمير المؤمنين ولا داخلين تحت مقتضاها؟ أم أن هذا هو ما يرمي إليه صناع الدستور الجديد؟

للأسف كل هذا يجري بالمغرب وعلماؤه ﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [النحل]، فيا حسرة على العلم والعلماء.

إن العدول عن الصيغة الحالية في الدستور إلى صيغة احترام حرية المعتقد بما لا يتعارض مع القانون والنظام العام، من الأساليب المتدرجة التي تسير في اتجاه الاستجابة للضغوط الأجنبية.

إن صيغة لا تتعارض مع القانون والنظام العام، صيغة عامة ومائعة تحتمل كل الوجوه ويمكن أن تفسر إيجابيا ويمكن أيضا أن تفسر سلبيا.

يثار في الساحة السياسية سؤال عريض يتعلق بخلفيات عدم الكشف عن هذه المقتضيات الهوياتية في مسودة الدستور الجديد للأحزاب السياسية في الوقت الذي تم في استعراض المقتضيات ذات العلاقة بالشق الديمقراطي، كيف تقرؤون هذه المسلكية في التعاطي مع الوثيقة الدستورية؟ وما هي خلفيات ذلك؟

هذا يؤكد ما قلته قبل قليل من أن البعض يشتغل بعقلية المخادعة والتمرير، ويؤكد صدقية من ينادون بضرورة انتخاب هيئة تأسيسية لوضع دستور للبلاد. ومنذ ستين عامًا نادى علال الفاسي بهذه الطريقة الديمقراطية حقا، ودافع عنها في عديد من كتاباته، ولكن ديمقراطيتنا ما زالت أقرب إلى الهزل واللعب منها إلى الجد والصدق. وهي اليوم هي أمام امتحان تأكيد خروجها إلى الجد.

وردت في الدستور الجديد مقتضيات جديدة تتعلق بفصل السلطة وتوازنها

وربط السلطة بالمحاسبة وتقوية سلطات الوزير الأول وتقوية الدور الرقابي للبرلمان والتقليص من العديد من صلاحيات الملك لفائدة رئيس الحكومة وغيرها من المقتضيات الإيجابية التي تخص الشق الديمقراطي، في نظركم كيف تفسرون التراجع في المجال الهوياتي والتقدم في المجال الديمقراطي؟

أنا أؤكد لك في النهاية ما قلته في البداية، وهو أننا الآن أمام معطيات أولية وغير نهائية ، والعبرة ستكون بعد قراءتنا للألفاظ والمفردات والمصطلحات المعبر بها. ثم لا ننس أن الجانب الديمقراطي المبني كليةً على الانتخابات، مهما يكن من تحسينه وزخرفته، فسيظل في قبضة صاحبة السيادة : وزارة الداخلية... وإذا كان كذلك فاكتبوا في الدستور ما شئتم، فالأمور تحت السيطرة .

*****

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة الناشر	٥
مقدمة الطبعة الأولى	٧
فكرة الكتاب	٩
العلامات الفارقة بين الحكم الراشد والحكم الفاسد	١٣
الأصل في الاحتجاج هو الإباحة	٢٣
اجتمعت في تونس المحنة في أقصى درجاتها والملحمة في أبهى تجلياتها	٣٣
فقه الاحتجاج	٣٩
تَنَحَّ بأمان، قبل فوات الأوان	٥٧
إطلاق وصف الشهيد على أشخاص معينين	٦١
وجوب عزل الرئيس المصري ومحاكمته	٦٧
أدعو الملك محمد السادس للدخول في عهد الملكية الثاني	٧١
تمخض الأسد فولد صفرًا	٨١
التعديلات الدستورية بالمغرب ... وبعد؟	٨٥
سوريا من حالة الطوارئ إلى حالة حرب ضد الشعب	٩١
ليبيا وأبناؤها في مواجهة القذافي وأبنائه	٩٧
أنا حرٌّ .. فأنا إنسان	١٠٣

الموضوع **الصفحة**

تعليق الدكتـور/ أحمد الريسوني على تسريبات الدستور الجديد............١٠٩

فهرس الموضوعات..١١٩

*****